نـــزاعـــات الحـــدود؛ دراســة لحــالتي النـــزاع الصيـــني الهـــندي، والأذربيـــجانـــي الأرمـــني

د.نبيل علي محسن الشرجبي*

*أستاذ - مساعد
قسم الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة الحديدة

الملخص:

تركزت هذه الدراسة على النزاعات الحدودية، وخاصة على النزاعين الصيني الهندي، وكذا الأذربيجاني الأرمني، حيث ركزت الدراسة على معرفة وظائف واتجاهات الحدود، وكذا أسباب تلك النزاعات، ومواقف الأطراف التي تدخلت لمساندة أحد الأطراف ومبرراتها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في الأسباب والدوافع التي أثارت تلك المنازعات، وكذا الأدوات المستخدمة من قبل كل طرف لحسم النزاع، كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في دوافع تدخل تلك الأطراف؛ لمساندة طرف ضد الطرف الآخر.

الكلمات المفتاحية:
نزاعات الحدود، التبت، ناجورني كرباخ، الصين، الهند، أذربيجان، أرمينيا، تركيا ايدان، روسيا

Abstract

This study focuses on the border disputes, especially the Chinese, Indian, Azerbaijani and Armenian conflicts. The study sheds light on knowing the borders' functions and trends as well as the reasons for those disputes and the positions and justifications of the parties that are intervened to support one of these parties.

The study reaches to the conclusion that there is a difference in the reasons and motives for raising those disputes and the tools used by each party to resolve the border dispute. It shows, as well, the difference in the motives for the intervention of the supporting parties, one against the other.

key words
Border disputes, Tibet, Nagorno Karabakh, China, India, Azerbaijan, Armenia, Turkey, Iran, Russia.

ISSN : 2410-1818

مقدمة: -

من المهم أن نشير بداية إلى أن النزاعات الحدودية يقصد بها: النزاعات التي تطالب من خلالها أطراف النزاع إجراء تعديل على مناطق الحدود بين الدول المتنازعة، وربما أن هذا الأمر لا ينطبق إلا على حالة النزاع الحدودي بين الصين والهند، الذي ينطبق عليه وصف النزاع الحدودي؛ لاقتصاره على محاولة الطرفين تعديل مسار الحدود بينهما، أما حالة النزاع الحدودي بين أرمينيا وأذربيجان، فهي لم تنصرف إلى تعديل الحدود بين الدولتين , وإنما هو نزاع إقليمي حول المطالبة بمنطقة كاملة _ ناجروني كرباخ _ .

وتعد هذه الدراسة محاولة أولية لكشف الدوافع والأسباب الحقيقية وراء مشكلات نزاعات الحدود في قارة آسيا، والتي لم تلق الاهتمام الكافي مثل ما هو الحال في مشكلات الحدود في القارات الأخرى، وخاصة القارة الإفريقية، وكذا تعدُّ محاولة لكشف الكثير من أبعاد تلك النزاعات الحدودية والتي ظلت قاصرة أو غير معروفة.

وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين أطراف النزاعات الحدودية الخاصة بالدراسة في كثير من الأوجه، إلا أنه يوجد شبهاً واحداً بين تلك النزاعات، وهو: أنه كان للقوى الكبرى الخارجية سواءً كانت استعمارية – كبريطانيا – في نزاع الحدود بين الصين والهند، أو قوى احتلالية – كالاتحاد السوفيتي – في نزاع الحدود بين أرمينيا وأذربيجان. كما اختلف دور تلك القوى الكبرى في حجم التدخل في أغلب مراحله وتفاصيله، حيث لم يكن لبريطانيا أي دور إشرافي او استشاري في حل قضية النزاع الحدودي بين الصين والهند، بينما كان هناك دوراً تدخلياً ثم تسكينياً للاتحاد السوفيتي في النزاع الحدودي بين أرمينيا وأذربيجان، مع التأكيد على قدرة السوفييت غير العادية في حل ذلك النزاع كونها هي من اصطنعت المشكلة، وهي من تتحكم في كل مسارات النزاع ومخرجاته.

على أن تلك النزاعات الخاصة بموضوع الدراسة قد حملت معها أيضاً خاصية أخرى اختلفت فيها عن الكثير من نزاعات الحدود, وهي: شدة وتجدد المعارك العسكرية بين أطراف النزاع, وخاصة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان, على الرغم من الطبيعة الهادئة لمشكلات الحدود في قارة آسيا, كما أن النزاعات الخاصة بالدراسة تختلف من ناحية اشتدادها وتجددها؛ وربما يرجع ذلك في نظر الباحث إلى العوامل الثقافية والاجتماعية والأيديولوجية, التي جعلت من كل دول النزاع الخاصة بموضوع الدراسة ترفع شعارات تحقيق الوحدة لشعوبها وأراضيها التي تم سلخها من مختلف الدول في فترات سابقة, كما أن العامل العسكري أيضاً لعب دوراً في اشتداد الحروب والمنازعات الحدودودية بين تلك الدول، حيث تعتبر تلك الدول مقارنة مع جيرانها أكبر وأعظم في جيوشها عدداً وعدة.

ISSN : 2410-1818

مشكلة الدراسة: تظل مشكلة نزاعات الحدود واحدة من المشكلات التي تجذب العديد من المشكلات الأخرى، وتسبب قلقاً وتوتراً عالمياً، وربما تصل إحدى مشاكل تلك النزاعات إلى الدخول في عملية سباق تسلح يؤثر على الاستقرار العالمي، كما أنها قد تعمل على جذب أطراف أخرى، يكون لها أهداف؛ إما واضحة أو خفية في استمرار ذلك النزاع أو إنهائه، وعليه فإن السؤال الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه، هو:

ماهي الثوابت والمتغيرات في سلوك الأطراف المختلفة محل الدراسة تجاه نزاعات الحدود؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما الأسباب الأكثر تأثيراً في مشكلة نزاعات الحدود؟

السؤال الثاني: ما الأدوات التي استخدمتها دول النزاعات الحدودية في إدارتها لنزاعاتها الحدودية؟

السؤال الثالث: كيف تصرفت الأطراف الخارجية تجاه تلك النزاعات الحدودية؟

منهج الدراسة: سوف تستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي، والذي يركز على دراسة التغيرات وتحليلها، والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات، كما أنه منهج يساعد الباحث على وصف الأحداث وتسجيلها، ووصف الوقائع في الماضي بغية اكتشاف تعميماتٍ تساعدنا على فهم الحاضر والتنبؤ بأحداث المستقبل (1).

أهمية الدراسة: إن هذه الدراسة ستعالج موضوعاً حيوياً، يتمثل في رصد تكرار دورات نزاعات الحدود وتحليلها، ومعرفة الأدوات التي لجأت اليها أطراف النزاع في التعامل مع تلك المشكلة، وكذا الوقوف على مدى التغيير الذي حصل _من عدمه_ في سلوك الأطراف المختلفة تجاه نزاعات الحدود.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

1. معرفة الأسباب الأكثر تأثيرا في مشكلات الحدود.
2. التعرف على الاستمرارية في التغيير الدائم في سلوك الأطراف تجاه قضايا النزاع الحدودي.
3. التعرف على مضمون نزاعات الحدود وأبعادها.
4. التعرف على الأدوات التي استخدمتها الأطراف المختلفة لحل نزاعات الحدود.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: الحدود السياسية، اتجاهاتها ووظائفها وأسباب منازعاتها.

تمهيد:

تعتبر نزاعات الحدود واحدةً من أخطر النزاعات التي تعاني منها الكثير من الدول في مختلف القارات، ولا تكاد تخلو منطقة من المناطق الجغرافية من مثل تلك النزاعات، والتي تعود بعض أسبابها إلى التاريخ، أو الاستعمار، أو العوامل السياسية، والقانونية، والاقتصادية، كما يختلف تصنيف تلك النزاعات بين: نزاعات الحدود، أو النزاعات الإقليمية؛ ولذا فإن هذا المبحث سوف يقوم بالتعرف على ما سبق، وسوف يقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: يناقش المسائل الإجرائية المتعلقة بالحدود.

المطلب الثاني: سوف يناقش أسباب نزاعات الحدود بشكل عام، مع الإشارة لحالتي النزاع الخاصة بالدراسة.

المطلب الأول: اتجاهات الحدود السياسية، ووظائفها.

أولاً: اتجاهات النظر إلى وصف الحدود:

بادئ ذي بدء فإن الآراء تختلف بالنسبة لاتجاهات الحدود، ويمكننا هنا التفريق بين ثلاثة اتجاهات في هذا الصدد:

الاتجاه الأول: ينظر إلى الحدود الدولية بوصفها ظاهرة تعكس قدراً من الثبات والاستقرار، على نحو لا تتأثر معه الحدود بأي تغييرٍ يطرأ على الظروف، أو الأوضاع التي صاحبت الاتفاق في تعيينها، أو التي أسهمت في إنشائها، من ثم فالحد السياسي من وجهة نظر هذا الاتجاه يعرف بأنه: الخط الفاصل بين دولتين متجاورتين بحيث ينتهي عنده الاختصاص الإقليمي لكل منهما، بمعنى: أنه مثلما يقوم خط الحدود بين دولتين (أ) و (ب) على تحديد نهاية نطاق الاختصاص الإقليمي للدولة (أ) من جهة دولة (ب) فإنه في نفس الوقت يحدد بداية نطاق السيادة الإقليمية لدولة (ب) من جهة الدولة (أ)، ويُمثَّل لخط الحدود بين الدولتين بخط مرسوم تظهر عليه علامات الحدود (2).

الاتجاه الثاني: يرى أن الحدود الدولية ظاهرة حية لا تخضع لعوامل الثبات والاستقرار بقدر ما تتعرض من آن لآخر لتغيرات شتى تعكس التطورات الحادثة في أي من الجوانب، فضلاً عن تأثرها بالأوضاع التي تكون عليها علاقات القوى بين الدول المتجاورة، سواء من حيث القوة والضعف، أو من حيث الاستقرار والاضطراب، وهو ما يعني: أن اتفاق دولتين في لحظة معينة على تحديد خط الحدود بينهما على نحو معين، لا يمنع ذلك الحدث إمكانية إعادة النظر في مسار خط الحدود في فترة لاحقة لهذا الاتفاق، وذلك إذا ما حصل تغير في الأوضاع والظروف التي صاحبت إنشاء الحدود، واقتضى الأمر إدخال تعديلات لصالح إحدى الدولتين على حساب الأخرى، وهذا الفكر أو الرأي يقترب كثيراً مما

ISSN : 2410-1818

تقول به المدرسة الجيويولوتكة الألمانية التي تقر: بأن الحدود أو حتى الدول ليس بالشيء الثابت بل هي مثلها كمثل الإنسان. قابلة للنمو والتطور، فإن الدولة التي تريد أن تبقى وتتطور، عليها أن تقوم بعملية زحزحة لحدودها باتجاه الدول الأخرى (3)، والمعني الأخير في هذا الاتجاه هو: أنه مهما تعددت الجوانب التي تنطوي عليها مسألة تعيين الحدود بين الدول فإن الطبيعة السياسية لخط الحدود تغلب على ما عداها من الجوانب على نحو يبدو معه الحد الدولي مفهوماً سياسياً خالصاً، وبذلك يترتب عليه: أن تعيين الحدود لا يتمتع بوصف الثبات والاستقرار، وإنما يتعرض من فترة لأخرى لتأثير توازن القوى وتفاعلاتها بين الدول الواقعة على جانبي خط الحدود من فترة زمنية لأخرى، على نحو يتحدد فيه مسار الخط في فترة معينة بنتاج توزان القوى بين السلطات السياسة المتصارعة بشأنه في تلك الفترة (4) .

الاتجاه الثالث: أما هذا الاتجاه فهو ينطلق من محاولة الجمع بين الاتجاهين السابقين، وذلك من خلال القول: بأن الاتجاه الأول يجعل من الحدود الدولية ظاهرة جامدة لا يرد عليها تغيير أو تبديل، بغض النظر عن قيام بعض الظروف والأوضاع التي قد تستوجب ذلك، وبما أن الاتجاه الثاني على النقيض من ذلك، حيث يرى في الحدود ظاهرة سياسية خالصة تخضع لسنة التبديل والتغيير ، كلما تغيرت علاقات القوة بين الدول المتجاورة، وقد بنى الاتجاه الثالث بشأن تحديد الحدود السياسية واقعاً وسطاً، يرى في الحدود الدولية ظاهرة سياسية قانونية تنطوي على عنصري الثبات والتغير، فبمجرد أن يتم الاتفاق على إنشاء الحدود وتخطيطها، تكسب الحدود الدولية قدراً من الاستقرار على نحو يصعب تغييرها أو تعديلها، لكن في نفس الوقت يمكن أن يتم إعادة النظر فيها، كلما حدث تغيير جوهري في الظروف والأوضاع ذات الصلة بوضع الحدود أو الوظيفة، والمهام التي تنشدها الأطراف من وراء ذلك التعيين الجديد ، ولذا فإن هذا الاتجاه يعرف الحدود بأنها: الخط الفاصل بين دولتين متجاورتين يشير في نهاية الاختصاص الإقليمي لكل منهما في فترة زمنية معينة (5) .

كما أن الحدود السياسية تتميز عن غيرها من الخطوط الحدودية الأخرى -كالحدود الإدارية أو الجمركية أو خطوط الهدنة ووقف الحرب -بأنها تحدد موقع الدولة بالنسبة للدول الأخرى، وتعين حقوق الدولة السيادية في مواجهة الدول الأخرى، بينما باقي الحدود الأخرى ليس لها أي أثر في تحديد مراكز الأطراف فيما يتعلق بحقوقها إزاء الدول الأخرى، كما أنها تخضع في غالبها للإدارة المنفردة للدولة (6).

على أنه يكون معلوماً لدينا أن الحدود الدولية السياسية بين الدول، تتميز عن غيرها من أنواع الحدود ، أو المفاهيم القريبة منها مثل إقامة خطوط أو مناطق فاصلة بين الدول، كما هو الحال بالنسبة للحدود الإدارية والحدود الجمركية، وخطوط الهدنة أو خطوط وقف إطلاق النار، حيث إن الفارق الأساسي بين الحدود السياسية وتلك الأنواع من الحدود ، في كون النوع الأخير من الحدود ، لا دور له

ISSN : 2410-1818

في تحديد الاختصاص الإقليمي للدول، كما أن وجودها أو عدم وجودها لا يؤثر في تحديد مركز الدولة بخصوص حقوقها تجاه الأقاليم الأخرى، على الرغم من أن هناك حالات تتطابق فيها الحدود الإدارية مع الحدود السياسية، إلا أنها تظل حدوداً غير ذي أهمية في تحديد الحقوق السيادية واختصاصاتها على الإقليم التي تقام عليها مثل تلك الحدود، ونفس الأمر بالنسبة لخط الحدود الجمركية الذي قد يتطابق مع الحدود السياسية، فهو لا ينال من الوضع القانوني للحدود السياسية، ولا أثر له في وجوده في تحديد نطاق الاختصاص الإقليمي للدول، وفي تعيين حقوقها السيادية (7) .

ونفس الأمر ينطبق أيضاً على خطوط الهدنة، وخطوط وقف إطلاق النار، التي يتم التوصل اليها عقب وقف إطلاق النار بين المتحاربين، حتى وإن تطابقت مع الحدود السياسية, فليس لها أثر قانوني فيما يتعلق بتعيين حقوق الأطراف أو مراكزهم القانونية إزاء الأقاليم محل النزاع, إلا إذا اتفقت الأطراف المتحاربة على توقيع معاهدة سلام يعتبرون تلك الخطوط كحدود سياسية, وهذا الفارق الأساسي بين الحدود السياسية وخطوط الهدنة فيما احتوته نصوص القانون الدولي، التي تنص على: "أن اتفاق الهدنة ليس من شأنه إثبات أو اعتراف أو توكيد أو إضعاف أو إبطال أي حقوق إقليمية أو أي حقوق أو مطالب أو مصالح قد يطالب بها أحد أطراف الاتفاقية لهدنة، وأن خطوط الهدنة لا تفسر بأي حال بأنها حدود سياسية أو إقليمية" (8) .

ثانياً: اتجاهات تصنيف الحدود:

الاتجاه الجغرافي: وهذا الاتجاه يقسم الحدود السياسية إلى حدود طبيعية، وحدود اصطناعية، وكلا الاتجاهين يستعينان بالظواهر الطبيعية في تحديدها.

فالحدود الطبيعية: هي تلك الحدود التي تتفق في تحديد مساراتها مع الظواهر الطبيعية البارزة المعالم على الحدود، مثل: الصحاري والجبال والتلال والأنهار والبحار والغابات وغيرها من الظواهر الطبيعية، وهي ظاهرة دائمة نسبياً بخلاف الظاهرة البشرية، ويعتقد أن هذا النوع من الحدود هو أفضل أنواع الحدود السياسية، وإن كان الباحث يعتقد أنها ليست كذلك؛ بسبب الكثير من التوترات التي تحصل بين الأطراف الحدودية في حال عدم الاتفاق على تقاسم تلك المواد بينهم (9).

اما الحدود الصناعية: فهي كل الحدود التي لا تنتمي للظاهرة الجغرافية الطبيعية، ويتم اللجوء إلى تلك الحدود عندما تغيب الظاهرة الجغرافية، ومن أبرز أنواع تلك الحدود البشرية: العرق -الدين -اللغة الوعي .... أو حدود فلكية كالأخذ بخطوط الطول والعرض (10).

ISSN : 2410-1818

الاتجاه القانوني: وهذا المعيار يقوم أو يستند على الإقرار الدولي بتلك الحدود. وهي على أنواع:
أ. الحدود التي يعترف بها القانون الدولي سواء أثير حولها نزاع أو لم يثر، مثل: الحالة الدراسية لحدود ناجروني كرباخ (11).

ب. حدود لا تحظى بأي مشروعية قانونية، وهي مثل الحدود التي تقوم دولة ما بإنشاء دولة بين حدود دولتين وتعترف بها، أو حدود تنشأ نتيجة ضم دولة ما اراضي دولة أخرى، أو أي حدود ناتجة عن انفصال جزءٍ من دولة أخرى.

الاتجاه السياسي: وهو يأخذ اتجاه دور الإرادة السياسية في تحديد الحدود، وهذا النوع من الحدود له أنواع منها:

أ.حدود تم فرضها بالإرادة المنفردة لدولة ما، وهي الحدود التي تؤخذ بالغلبة أو بالقوة أو بالفراغ أو بوجود حواجز يصعب اجتيازها، وهذا النوع من الحدود تجسده نظرية القوة في العلاقات الدولية (12).

ب. حدود الاتفاقيات، وهي: الحدود التي يتم التوصل اليها عبر تفاوض يتم بين الأطراف، وتكون حدوداً نهائية بينهم (13).

ج. الحدود الموروثة، وهي الحدود التي تم وراثتها بعد انهيار الامبراطوريات، أو من مخلفات الدول المستعمرة، وهي واحدة من أكثر الحدود إثارة للمشاكل بين الدول (14).

ثالثاً: وظائف الحدود، إن أهمية تعيين الحدود، وقيام الحاجة إلى رسم خطوطها، يرجع إلى ما تقوم به الحدود السياسية من مهام ووظائف، فلا شك أن من أهم الوظائف والأغراض التي تنشدها الدول من وراء تعيين الحدود السياسة، ثلاث وظائف أساسية، وهي: وظيفة الأمن والدفاع، والوظيفة السياسية، والوظيفة الاقتصادية.

فتتمثل الوظيفة الأمنية الدفاعية، بحماية إقليم الدولة، وتحقيق الأمن والاستقرار لشعبها، وتأمين المواطنين داخل الدولة من الاعتداء والغزو، ووقايته مما يهدده في الأمور الصحية، والاقتصادية، والثقافية، وتمتد تلك الوظيفة إلى كافة الجوانب الأخرى التي لها ارتباط بالجانب الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي والحضاري، وكذا مراقبة الأفكار والآراء والمعتقدات الوافدة عبر الحدود المفتوحة (15)، وقد بلغ التعويل على الحدود في تحقيق الأمن للدول، وحمايتها من الأخطار الخارجية حدا صار معه اختيار الحد الجغرافي وتعيينه يتفوقان على طبيعته الحربية ومقدار مناعته في نظر الدولة الأقوى (16).

ISSN : 2410-1818

وواقع الحال: فإن قيام الحدود بوظيفة الحماية والأمن يتوقف على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تدور في مجملها حول الأساس الذي تم تعيين الحدود طبقا له، ومقدار ما تكون عليه الدولة من قوة أو بمدى التقدم الحاصل في فنون التسليح وأساليب القتال، فضلاً عما يكون عليه حال السكان على جانبي الحدود من تقدم أو تخلف، وكذا السمة الغالبة على علاقة الدولتين القائمتين على جانبي خط الحدود من صراع أو تعاون، ولذا فإن من حق الدول أن تتخذ كافة الإجراءات التي تكفل تحقيق تلك الوظيفة، واستبعاد أي أخطار تحدق بالدولة.

اما الوظيفة السياسية: فهي تعني أن تلك الحدود تعمل على تحديد النطاق الإقليمي الذي يمكن للدولة من خلاله أن تمارس سلطاتها السيادية، وعدم حق الدول الأخرى بانتهاك تلك السيادة والا اعتبرت دولة معتدية تعرض نفسها للعقوبات (17) ، وكذا إيجاد حالة من الأمن والاستقرار بين الدول، وضبط العلاقات فيما بينها؛ لمنع حدوث أي اضطراب، وتدعيم الأمن والسلم بين الدول، وهو ما يعني تدعيم الأمن والسلم الدولي.

واما الوظيفة الاقتصادية: فقد كان للعوامل الاقتصادية، والعوامل الأمنية، والدفاعية دوراً مهماً في نشأة فكرة الحدود وتطور نظمها القانونية، فهي تختص بتحديد حجم ومكان الثروات والموارد، وكل الإمكانات المتاحة للدولة، وهو أمر يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى قوى الدولة الاقتصادية والمستوى المعيشي للمواطنين، **على أنه يجب القول:** إن للوظيفة الاقتصادية للحدود دوراً سلبياً، وآخر ايجابياً يتمثل الدور السلبي في تطبيق نظام الحصص، أو الحمائية، من أجل حماية المنتجات الوطنية في الداخل ضد منافسة المنتجات الأجنبية، وفرض الرسوم الحمائية الهادفة إلى تقليل كمية المنتجات الأجنبية التي تسمح لها بدخول البلاد، ومراقبة وتضييق حركة التبادل للنقد الأجنبي، وتداول العملة الأجنبية داخل تلك الدول الفقيرة (18)، وهذا الأمر يضر كثيراً من الدول، وخاصة الدول النامية والمتخلفة اقتصادياً، وبالنسبة للجانب الإيجابي للوظيفة الحدودية الاقتصادية؛ فإنه يمكن أن تحدث تلك الوظائف دورا مهماً؛ إذ جرت العديد من التطورات الاقتصادية، وحصلت تحولات اقتصادية واسعة، أدت إلى تغيير الكثير من المفاهيم الحمائية التي كانت تتبعها الدول في ذلك الجانب، وزادت عمليات تشابك العلاقات الاقتصادية والتجارية، وإقامة العديد من المشروعات الاقتصادية والتنموية بين الدول المتجاورة باستغلال الثروات المشتركة، أو تنمية المناطق الحدودية، وتسهيل حركة مرور الأفراد، ورؤوس الأموال بين الحدود خدمة للدول والأفراد (19).

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: أسباب منازعات الحدود.

توجد العديد من الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية لمنازعات الحدود بين الدول، وتختلف درجة تلك النزاعات تبعا لأهميتها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، **وأهم ما يجعل عاملاً أهم من** عامل آخر، هو: وجود أحد أسباب ذلك النزاع بمعنى: في حالة ما كانت نزاعات الحدود بين طرفين على مساحة جغرافية لا تحتوي على أي إمكانيات اقتصادية، ربما تبرز للسطح الأسباب السياسية أو الاجتماعية، وهكذا دواليك، ويمكننا هنا البدء بالأسباب السياسية.

الأسباب السياسية: وتعتبر الأسباب السياسية واحدةً من أعقد الأسباب لنشؤ نزاعات الحدود بين الدول، بل إن الأسباب السياسية قد تكون وراء الكثير من الأسباب الأخرى جغرافية أو قانونية، فكثير من الخلافات السياسية البسيطة السطحية قد توجد إثارة أحياناً في خلافات الحدود بين الدول، كما أن هذا السبب السياسي يكتنفه الكثير من التعقيدات والغموض بسبب عدم القدرة على معرفة سبب ذلك الخلاف الحدودي، **فهل هو انعكاس لخلافات شخصية بين قادة الدول؟، أو لأن أي طرف منهم لا يمكن أن يقدم إقراراً بأن تلك المشكلة** كانت ناتجة لذلك السبب الشخصي، وكذا صعوبة تصدقيها أو تقبلها للرأي العام المحلي والعالمي، وخاصة أنه سوف يعمل على اهتزاز الصورة الذهنية لقادة تلك الدول، ثم تأتي الأسباب الداخلية في داخل كل دولة من الدول المتنازعة حيث تمثل المشكلات الحدودية مخرجاً مثالياً للنظام السياسي الذي يشهد أزمة مع المعارضة داخل دولته، أو للنظام السياسي الذي يفتقد إلى الشرعية الدستورية، أو يعاني النظام من التفتت الداخلي، وغياب الوحدة الوطنية، أو غياب الاتفاق على السياسات الداخلية، وعدم الاتفاق السياسي بين أعضاء الحكم على سياسات معينة، وتعتبر مسألة إثارة مشكلات الحدود أحد أهم أسباب استعادة الوحدة الوطنية، وكذا إعادة دعم سلطة النظام لمواجهة المعارضة أو أي خصوم آخرين، وكذا بداية لكسب النظام مشروعية سياسية. (20).

كما أن سوء العلاقات بين الدول المتجاورة يكون أحد الأسباب السياسية لنزاعات الحدود، حيث تكون سياسة إحدى الدول غير متوافق عليها مع الدول الأخرى المجاورة، أو لقيام بعض التحالفات بين دولة وأطراف خارجية، كما مثلت الحالة الثورية لبعض الدول المحافظة أيضا سبباً مهما لمثل تلك النزاعات، وكذا التنافس الشخصي بين بعض قادة الدول حول الزعامة الإقليمية أو القارية، وكذا قيام إحدى الدول بتقديم دعم مادي أو سياسي، أو أي نوع من أنواع الدعم لجماعة تشكل تهديداً للدولة الأخرى، أو تساعد جماعات إثنية داخل الدولة الأخرى، من أجل دعم انفصالها عن تلك الدولة أو إرجاع ذلك الإقليم للوطن الأم، أو لمحاولة الدولة الضغط على الدولة الأخرى بقضية الحدود، بسبب تقديم تلك الدولة الدعم لدولة أخرى تشكل خطراً عليها؛ كالنزاع الصيني الهندي، ودعم الصين لباكستان حتى تجبر الصين الهند على التخلي عن دعمها للثوار التبت، كما أن صعود نظام سياسي عبر الانتخابات، أو الانقلاب العسكري ذات توجهات معينة قد يشكل أيضاً سبباً من أسباب النزاعات الحدودية، وذلك

ISSN : 2410-1818

لما يمثله فكر ذلك الحزب من خطر على الدولة الأخرى، كما أن هناك حالات مواجهة الضغوط التي تواجهها دولة ما من الداخل أو الخارج لدفع الدولة لتقديم تنازلات في ملفات أو مطالب أخرى مثل إجبار نظام سياسي معين على التخلي عن بعض أهدافه وطموحاته الداخلية والخارجية، أو التخلي عن حلف أو هدف معين، وكذا زيادة الضغط عليه للحصول على مزيد من التنازلات في أي حقوقٍ مشتركةٍ بين دولتين، أو جعله يسير وفق سياسات تلائم الطرف الآخر، وكلها أسباب ودوافع تدفع إلى تحريك قضية النزاع الحدودي (21).

وإجمالاً يمكننا القول: إن الأسباب السياسية هي من تقرر صعود أو خفوت النزاعات الحدودية بين الدول، وذلك من خلال تبني حكومات الدول المختلفة للمطالب الحدودية بشكل دوي تفاوضي، أو حرب صراعي، وهي أيضاً من تقرر أن الحجج التي تستند عليها حقيقية أو وهمية، وكذا بإمكانها أيضاً أن تتبنى المطالب الشعبية المطالبة باسترجاع الحدود من عدمه.

الأسباب الاقتصادية: تلعب الموارد الاقتصادية دوراً بارزاً في المشكلات الحدودية؛ سواء كانت موارد مياه -التي تتواجد في منطقة الحدود -وأنهاراً وبحيرات وعيوناً وآباراً، فعندما يتم رسم الحدود على طول تلك الأنهار أو العيون أو البحيرات أو على أجزاء منها، وذلك لعدم اقتناع الأطراف المتجاورة بنصيب كل منها، وكذا سبل استغلالها والمتمثلة في حقوق الصيد، والملاحة، وتوليد الطاقة، ومؤخراً أضيف لكل تلك المشكلات؛ مشكلات التلوث والتخلص من النفايات في تلك المواقع المائية.(22) وكذا عندما تنشب النزاعات بسبب تواجد المعادن الصلبة كالبترول والغاز الطبيعي والفسفات والنحاس والحديد والذهب واليورانيوم في حدود الدولتين، وخاصة لو افتقرت المنطقة الحدودية إلى التخطيط الدقيق، أو تم اكتشافها بعد ترسيم الحدود مع العلم بأن الكثير من تلك الموارد تشكل موارد استراتيجية مهمة للدول، كما تدخل الموارد الغازية وكذا الأنشطة الاقتصادية التي يتم إنشاؤها عبر الحدود سواء كانت صناعية أو حتى سياحية ضمن تلك الأسباب (23)، ولا شك أنه أصبح لكل الموارد واستغلالها في منطقة الحدود من العوامل المهمة والاستراتيجية للدول، والتي تثير المنازعات بين الدول المتجاورة، ولا تختلف المشكلة في البر أو البحر وخاصة في ظل شروع أغلب الدول في توسيع نطاق ولايتها في اتجاه البحر العالي وذلك من خلال زيادة عرض مياهها الإقليمية.

الأسباب الاجتماعية: الأصل في تحديد الحد السياسي للحدود هو: الفصل بين الوحدات الإقليمية التي يكون لكل منها سماتها المميزة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهو ما يعني: أن موقع الحد السياسي يمكن أن يحدد للملايين من البشر اللغة والأفكار، ففي أحيانٍ كثيرةٍ يكون الحد الفاصل لا يتماشى مع المعطيات الاجتماعية والبشرية السائدة، حيث هناك الكثير من الحالات التي تم فيها تحديد الحد السياسي بإجراء عمليات فصل بين المكونات الاجتماعية السكانية على الحدود لغوياً أو دينياً أو

ISSN : 2410-1818

عنصرياً أو قبلياً، وهذا النوع من التقسيم أفسد الكثير من علاقات حسن الجوار, وأثار العديد من المنازعات, وظهرت الكثير من دعاوى حق تقرير المصير, وهو المبدأ الذي أعطته الأمم المتحدة سمواً على غيره من القضايا والحقوق الأخرى.(المواد 1و 2 55 من ميثاق الأمم المتحدة) (24).

الأسباب القانونية: توجد العديد من الأسباب القانونية التي تؤدي لنزاعات الحدود، وخاصة في مسألة تعيين الحدود، ويمكن حصرها بالآتي:

أ - الحالة التي لا يوجد فيها حدود دولية؛ سواء معينة أو مخططة معترف بها من قبل أي طرف من الأطراف المتجاورة، حيث لا توجد في تلك الحالة الحدودية أي معاهدة دولية أو حكم قضائي أو قرار تحكيمي أو أي شيء يتم من خلاله تعيين المسألة، وفي هذه الحالة يطلق على وضعية الحدود هنا حدود الأمر الواقع، وهنا يكون أساس النزاع يتمثل في الادعاءات التقليدية لكل طرف.

ب - حالة الحدود التي تم ترسيمها بموجب أي سند قانوني، معاهدة دولية، أو حكم قضائي أو تم ترسيمها على الطبيعة، غير أن شرعية هذه الحدود لم يؤخذ بها من قبل الأطراف أو قام طرف بالدفع بعدم صحة المعاهدة، أو السند القانوني التي تم ترسيم الحدود بموجبها، وهذا الوضع ينطبق على حالة الحدود الصينية الهندية شأن مسار الخط المشترك بينهما والذي يمتد لمسافة 2500 ميل حيث تتمسك الهند بشرعية المعاهدات التي تم بموجبها تعيين الحدود بينهما، وترفض الصين ذلك الإسناد لأكثر من سبب.

ج - حالة الحدود التي يستند فيها كل طرف إلى نوع من الأسانيد القانونية، وهذا النزاع يكون في محاولة معرفة ما إذا كان تعيين الحدود بينهم في السابق تم بشكل صحيح أو لا؟ وماهي الأسانيد القانونية التي يمكن أن نغلبها على الأخرى؟ وهذا النزاع أيضاً ينطبق على حالة النزاع الحدودي بين الصين والهند-حيث قام كل من الطرفين بالتسليم بوجود معاهدات دولية معقودة بينهما بشأن تعيين الحدود المشتركة بينهما، لكن ثار الخلاف بشأن أي من هذه المعاهدات هي التي ينبغي الارتكاز عليها من أجل حسم النزاع، إضافة إلى دفع الصين ببطلان بعض هذه المعاهدات (25).

د - حالة الحدود التي تم تعيين الحدود فيها بموجب سند قانوني معروف ومقبول من جميع أطرافها. إلا أن الخلاف نشب هنا بسبب عدم القبول بالطريقة التي تم بها ترسيم، أو تخطيط الحدود فيها على الطبيعة استناداً إلى ذلك السند القانوني، بمعنى: يثور النزاع هنا حول ما هو التفسير الصحيح لذلك السند القانوني الذي تم بموجبه ترسيم الحدود المشتركة، وكيف تم ترجمة ذلك التفسير إلى وأقع مادي، ووضع العلامات المادية للحدود المتنازع عليها وكانت موضوعة لتحكيم دولي متعدد (26).

ISSN : 2410-1818

هـ. حالة الحدود التي تكون الحدود السياسية فيها قد عينت بشكل صحيح، وبسند قانوني واضح ومعترف من قبل الأطراف، غير أنه ظهرت بعض العيوب الأساسية، أو عدم دقة التعريفات أو تعارضها، أو استخدم في الحكم اصطلاحات غير قاطعة الدلالة أو تحمل الدلالة أكثر من معنى، مثل: أن ينص الحكم أن تكون نهاية الحدود بين الطرفين آخر نخلة موجودة في جهة أحد الأطراف، أو القول بقيام منطقة مشتركة بين الطرفين عند آخر كثبان رملي.

رابعاً: الحدود بين الإدارة السياسية والأدوات القسرية:

وعلى الرغم من أن الكثير من دول النزاع، والتي منها دول هذه الدراسة حاولت الوصول إلى حلول لمشكلاتها الحدودية، إلا أن أغلب تلك المحاولات باءت بالفشل، وربما تعود أسباب ذلك إلى عوامل متعلقة بطبيعة النزاعات الحدودية، والتي تلعب دوراً في اختيار آلية حل النزاع, ومنها عوامل تتعلق بطبيعة النزاع, وعوامل تتعلق بطبيعة الأطراف المتدخلة - الطرف الثالث - وعوامل القبول بذلك الطرف، حيث هناك شبه إجماع على أنه كلما كانت الحدود ذا أهمية وحيوية لأطراف النزاع، أو لأحدهم، كلما رفضت تلك الأطراف اللجوء إلى الوسائل السياسية الدبلوماسية لحل الخلاف (27)، وكذا عندما يتم الربط بين تلك الحدود وشخصية القائد في الدولة، ويعيق قدرتهم على الاقتناع بالحلول السياسية المطروحة، وغالبا ما تتحول تلك الأسباب إلى رؤى سياسية عدائية تعقد مهمة القبول بالحلول السياسية، كما أنه في ظل الطبيعة الوظيفية التي تقوم بها تلك النزاعات فإنه يتم استخدامها؛ لأغراض تتعلق بمصالح وطنية؛ أو تحقيق اندماج وطني؛ كما أن استخدام القوة العسكرية طويلة الأمد في إدارة النزاعات الحدودية تقلص كثيراً من فرص إدارة تسويته بالطرق السياسية، وهذا الأمر ينطبق على مشكلات الحدود بين أرمينيا وأذربيجان.

وبالنسبة لعوامل طبيعة أطراف النزاع، حيث ترتبط مشكلات الحدود في قارة آسيا بسياق أكبر من النزاع المحلي بين الدولتين، إلى شبكة أوسع من تلك النزاعات منها التحالفات بين أطراف النزاع وأطراف إقليمية كبرى أو دول عظمى – الصين والهند -، أو باختلاف التوجهات الفكرية والأيديولوجية والسياسية – أرمينيا وأذربيجان - أو تعارض شبكة المصالح والعلاقات الخارجية لدول النزاع, فقد حاولت كل دول النزاع - محل الدراسة- الحصول على دعم وتأييد قوى داخل القارة وخارجها، وتحول البعض من تلك النزاعات الثنائية إلى أكبر من ثنائية – أرمينيا وأذربيجان – ذلك بسبب انضمام أطراف داخل القارة أو خارجها؛ لذلك النزاع وخاصة الدول العظمى وهو ما يعقد إمكانية تفضيل طرف ثالث لحل النزاع، خشية من أن يكون ذلك الطرف أحد أدوات توظيف ذلك النزاع لنزاع آخر أكبر، وهو أمر يعقد دور الوساطة، ويزيد من أعباء الوسيط إن وجد، وذلك ليس فقط لحاجته للتوفيق بين أطراف الصراع، بل لمحاولته الحصول على رضا وتوافق أو أقله حياد القوى الأخرى الفاعلة في النزاع، التي تتدخل فيها غالبا لمصالحها الشخصية، وليس لمصلحة أطراف النزاع، كما يرتبط ذلك الأمر بمسألة

ISSN : 2410-1818

التوزيع النسبي للقوى بين أطراف النزاع، حيث يوجد توجه بين دارسي العلاقات الدولية إلى دور ذلك التوزيع النسبي للقوى بين أطراف النزاع، حيث يؤكد فريق: على أن التباين في القوة بين أطراف النزاع هو: عامل حاسم في التوصل أو القبول بتسوية سلمية للنزاع، بينما فريق آخر يقول: إن التعادل النسبي للقوة بين الأطراف المتنازعة هو العنصر الفاعل في القبول بالتسوية السليمة للنزاع(28)، وإن كان ذلك الأمر قريباً إلى حد ما بالنسبة للنزاع بين الصين والهند. على الأقل في عدم اللجوء لاستخدام القوة المسلحة، إلا أن حالة نزاع الحدود الأرمينية الأذربيجانية تشير إلى عكس ذلك، حيث إن إدراك أحد أطراف النزاع بوجود خلل في توزان قوى، وليس وجود خلل حقيقي أدي بأحدهما إلى اللجوء لاستخدام القوة لحل النزاع، كما حصل بين الطرفين عام 2020م، وربما أحياناً تدرك تلك الأطراف خطأ حساباتها، وشعورها بعدم قدرتها على حسم النزاع بالأدوات الإكراهية، وحاجتها إلى تدخل طرف ثالث لإخراجها من المأزق الذي تورطت فيه، وعدم قدرتها على الحسم، وربما يمثل ذلك المأزق أحد الأسباب لنجاح دور الوسيط -الطرف الثالث-مثل ما أقدمت عليه روسيا في التدخل لإنهاء الحرب الأخيرة بين الطرفين الأرمني والأذربيجاني.

وبالنسبة للعوامل المرتبطة بدور الطرف الثالث حيث يعتبر عنصر الثقة بذلك الطرف هو العامل الحاسم في قبول دور الوسيط – روسيا بالنسبة للنزاع الأرمني الأذربيجاني – وفي ظل غياب مثل ذلك الشرط؛ فإن مهمة الطرف الثالث تبدو مستحيلة، وكذا تمتعه بالحياد والموضوعية من وجهة نظر أطراف الصراع.(29)، كما أن امتلاك الطرف الثالث أدوات التأثير على أطراف الصراع سواء كان تأثيراً أدبياً أو معنوياً أو مادياً أو عسكرياً حتى يكون قادراً على تحمل بعض أعباء السلام خاصة المالية، كما أن دراية الطرف الثالث بأبعاد النزاع، ومواقف أطراف النزاع، والأطراف المؤثرة، وكذا حنكة وعبقرية الطرف الثالث على تنسيق كل المواقف مهمة لنجاح وساطته (30).

وبالنسبة لاستخدام الأدوات القسرية في منازعات الحدود, فإن الأطراف المتنازعة تحاول أن تلجأ إلى استخدام بعض من تلك الأدوات، وتمتنع عن استخدام البعض الآخر؛ لأسباب موضوعية خاصة بأطراف الصراع أو أهمية المنطقة, أو بسبب الوضعية الخاصة بالدولة، أو لتحقيق أهداف معينة من وراء استخدام تلك الأدوات القسرية، على الرغم من وجود إجماع دولي على تحريم اللجوء إلى استخدام القوة في إدارة العلاقات الدولية بينهم، حيث أشارت المادة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة إلى: أنه يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي؛ لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة (31)، ورغم ذلك فإن الدول لا تتوانى عن استخدام بعض من تلك الأدوات مثل الحصار السياسي، أو الاقتصادي، أو إغلاق الحدود المشتركة، أو التحريض على الدولة والقيام بأعمال انتقام، أو اللجوء للحملات الإعلامية، والعنف المسلح الغير رسمي كما هو الحال في أغلب جولات النزاع بين الصين والهند وقد تصل إلى

استخدام القوة العسكرية المباشرة والواسعة، كما يحصل في أغلب جولات النزاع الحدودي بين أرمينيا وأذربيجان (32)، وربما يعود سبب استخدام أدوات قسرية أكثر من غيرها في نزاعات الحدود، إلى أكثر من سبب، منها:

1. تاريخ الصراع أو العنف المستخدم بين الدولتين، يلعب دوراً في إعلاء أداة عن أداة أخرى، فكلما كان تاريخ العلاقات بين الدولتين عنيفاً ومتكرراً، كلما لجأت الدولتان إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة أو العنيفة -علاقة طردية – النزاع الأذربيجاني الأرمني.

2. سوء الإدراك من قبل إحدى دول النزاع في تقدير قوة الخصم الآخر، وخاصة في حال وجود جماعة حاكمة في إحدى الدولتين، أو كلاهما تسعى إلى تغيير الوضع القائم الذي يبدو ليس في صالح تلك الدولة التي ترغب في التغيير، أو اعتقادها أن الطرف الآخر يمر بمرحلة ضعف سياسي، وعلى حافة الانهيار، ويشهد حالة اضطرابات وقلاقل داخلية مؤثرة. (33)

3. تهويل في تقدير أحد الأطراف لقوة الطرف الآخر، وإدراكه أن قوة الخصم أكبر من قوته, أو لوجود اتفاقات تعاون عسكري ودفاع مشترك مع إحدى القوى الدولية، وأن تلك الدولة الكبرى قد تتدخل مع ذلك الطرف في حال تم استخدام القوة العسكرية ضد حليفها، قد يمنع ذلك الطرف من الاستخدام المباشر للقوة العسكرية وهذا الوضع يشبه تماماً امتناع الصين عن استخدام القوة العسكرية المباشرة ضد الهند، على الرغم من أن الصين تمتلك قوة شاملة مقارنة بالهند، حيث تعتقد الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتدخل لتقف في تلك الحرب لصالح الهند (34).

4. دور المؤسسة العسكرية داخل الدول، فإذا كان دور تلك المؤسسة مسخر لخدمة وحماية النخبة الحاكمة، وتأمين مصالحها، وتأمينها داخلياً، فإن تلك الدولة قد تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة بغرض تأمين شرعية؛ لتلك النخبة الحاكمة؛ وإذا كان دور تلك المؤسسة العسكرية تأمين تماسك وحماية المجتمع والدولة؛ فإنه لن يتم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية المباشرة.

المبحث الثاني: النزاعات الحدودية بين دول آسيا

تمهيد:

ت عتبر النزاعات الحدودية في قارة آسيا واحدة من أهدأ النزاعات الحدودية، باستثناء حالات قليلة وقصيرة الأمد، الا أن حالتي الصراع الخاصة بهذه الدراسة اختلفت عن ذلك التوصيف، فقد كانت شديدة وطويلة الأمد، وربما يعود ذلك إلى العديد من الأسباب الثقافية والأيديولوجية بصورة خاصة، وسوف يقوم الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: يتناول فيه الباحث النزاع الحدودي بين دولتي الصين والهند.

والمطلب الثاني: يتناول النزاع الحدودي بين دولتي أرمينيا وأذربيجان.

المطلب الأول: النزاع الحدودي الصيني الهندي

فالهند التي تعتبر واحدة من أوائل الدول التي اعترفت بالصين، وسعت منذ الأيام الأولى من استقلالها عن بريطانيا إلى عزيز علاقتها بجارتها الكبرى الصين، كما أيدت الهند إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في عام 1949م بزعامة ما وتسي تونج، كما أن الهند هي الدولة الثانية التي اعترفت بالصين (35)، كما أيدت الهند حصول الصين على عضوية الأمم المتحدة، وعلى مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

وقد سعت الصين عقب استقلالها إلى تبني سياسة خارجية تعتمد في المستوى النظري على تدعيم التوجهات السلمية لدورها في العالم الخارجي، وتشير جميع الوثائق والبيانات والتصريحات الرسمية الصينية، صراحة إلى وجود خمسة مبادئ في ذلك الشأن، وهي التعايش السلمي والمتمثل في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والمساواة بين الدول. كما أكدت على تلك المبادئ مرات عديدة، ومنها عندما أصدرت الصين وثيقة عام 2003م، وأكدت فيها على وحدة الصين، وعلى ضرورة احترام المبادئ المشار اليها سابقا، إضافة إلى دعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة والمساواة بين الدول أياً كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية. واحترام الظروف القومية الخاصة بكل بلد والبحث عن أرضية مشتركة، وتحقيق التعاون المنفعي المتبادل، والتنمية المشتركة بين الدول كافة. (36)

ومن المعروف أيضاً أن الهند كانت من أوائل الدول التي تبنت في سياستها الخارجية مبادئ التعايش السلمي الخمسة أو مبادئ (البانش شيلا)، وأهم بنودها: الاحترام المتبادل لسيادة البلدين، وعدم الاعتداء والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤن الداخلية للدول. (37)

ISSN : 2410-1818

كما أجرت الهند تغييراً ملموساً في عقيدتها الاستراتيجية مع وصول الجبهة المتحدة للحكم في أواسط التسعينيات من القرن الماضي بزعامة "ديف جأودا" والذي أخذ بمبدأ – جوجار- الذي كان وقتها وزيرا للخارجية ثم أصبح رئيسا للوزراء، وهو المبدأ الذي يقضي بتحول عقيدة الهند من السيطرة إلى آليات الحوار الثنائي مع الدول الأخرى، وخاصة في جنوب قارة آسيا في إدارة الصراعات وبشكل سلمي. وتحسين العلاقات معها. (38)

وتشكل الدولتان المساحة الأكبر في قارة آسيا من الناحية الجغرافية والسكانية، حيث تشكلان نسبة 37%من سكان العالم، والهند تحتل المرتبة الثالثة في العالم بجيش قوامة 1,300 مليون، وامتلاكها سلاحاً نووياً من العام 1998م، وسادس أكبر أسطول، وثامن أكبر قوة جوية في العالم، وتحتل الصين المرتبة الثانية من حيث القوة العسكرية بجيش يصل تعداده إلى 6.2 مليون جندي، وحوالي 2.5 مليون من قوات الجيش الشعبي، ولديها رابع أكبر ميزانية عسكرية في العالم. (39)

وقد ظهرت أزمة الحدود بين الهند والصين أثناء فترة الحرب الباردة، وخاصة مع وقوع واحدة من أخطر الأزمات التي مرت بها القوتان الكبيرتان أيامها -الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي- وهي أزمة الصواريخ الكوبية والتي أثرت بقوة على حالة الأمن والسلم الدوليين أيامها، وهو أمر ساهم في بقاء تلك الأزمة بين طرفيها الصين والهند.

يوجد تصور لدى الباحثين: أن الصين هي من دفعت بنزاعات الحدود إلى الواجهة, وذلك بسبب قيام الصين بسياسة قمع شديدة تجاه المناطق التي يكون فيها خلافات حدودية، وقد مثل التعامل الصيني مع حالة "التبت" مثالاً حياً، حيث كانت بدايتها عام 1949م، وهي المنطقة التي فقدتها الصين أثناء حكم أسرة "كينغ" رجل الصين المريض، كما أطلق عليه في القرن التاسع عشر، وفقدت أيضاً الكثير من الأراضي الأخرى، وكذا كل روافدها الجنوبية في نيبال وبورما لصالح بريطانيا, والهند الصينية لصالح فرنسا, وتايون, وروافد كوريا وسخالين, لليابان, ومنغوليا وأموريا أواسوريا, لروسيا, وأجزاء من كازاخستان وقرغستان للسوفييت. ولم تكن الهند بمعزل عن ذلك في "التبت" إذ دفعت السيطرة الصينية لإقليم "التبت" عام 1959م, إلى ضم الكثير من الأراضي التى ادعت الهند ملكيتها والسيادة عليها، بينما الصين اعتبرتها ملكية صينية وأعدتها جزءاً من إقليم "التبت"، وهو ما دفع الدولتان للدخول في حرب حدودية عام 1962م، كما ظهر الدور الباكستاني كعامل مؤجج آخر في النزاع الحدودي بين الصين والهند، وذلك عندما ساندت باكستان الصين في النزاع الحدودي مع الهند بعد أن رفضت الهند أي موقف باكستاني مؤيد لها، ووقعت باكستان والصين اتفاقية حدود بينهما في "أزاد كشمير" و "التبت"، وهو ما سمح للصين بتأمين كامل التبت من كافة الاتجاهات كما جردت

ISSN : 2410-1818

بتلك الاتفاقية الهند من أي مطالب حقوقية بالأراضي التي ضمت في تلك الاتفاقية لصالح الصين، وهو ما ترفضه الهند إلى يومنا هذا.

ويقع إقليم التبت والذي يتمتع بأهمية اقتصادية واستراتيجية في أقصى الغرب من الصين، كما أنه وسط بين الهند من الجنوب والاتحاد السوفيتي السابق من الشمال وأفغانستان وباكستان من الغرب، وتبلغ مساحة الإقليم الإجمالية حوالي مليون ميل2, ويقطنه حوالى 3 ملايين نسمة, ويضم "التبت" منبع النهر الأصفر, وأنهار اليانغتسي, والميكونج, والسالويت, وبرهمابوترا, والسند, وسوتليج, وهو بذلك يشكل أكبر مستودع في العالم للمياه العذبة, كما أنه يحوي على مليارات الأطنان من النفط, والغاز الطبيعي والنحاس, وخام الحديد, والكوم, والرصاص, والزنك والبورك, والملح, والجبس. (40)، ويأتي "التبت" في المرتبة الثانية في إنتاج الطاقة الكهربائية، (41) كما أنه من المناطق الهامة التي تحوي على الغابات الطبيعية، حيث تقدر احتياطيها من الأخشاب بحدود 610 مليون متر3؛ لذلك فإن الصين تنظر برعب لخروج إقليم التبت منها، أو حصوله على حكم ذاتي حقيقي؛ لأنه الصين سوف تصبح أصغر مساحة وأقل قوة؛ لذا فقد عمدت الصين فوراً للسيطرة على الإقليم بالقيام بأكبر مشاريع الطرق والسكك الحديدة و أوسعها، لربط الإقليم بالمركز بيكين وعزله تماما عن أي ارتباط بالهند.

ويقسم إقليم التبت إلى ثلاثة قطاعات هي:

1 **القطاع الغربي:** وهو القطاع الذي يشكل الحد الفاصل بين مقاطعتي "سنليانغ" الصينية، و "لاداخ" الهندية، وتبلغ مساحة ذلك القطاع 15000 ميل2 ، وهو قطاع غير واضح المعالم، حيث نشرت الهند خرائط توضح بأن حدود الهند تضم ما هو تحت الإدارة الفعلية للصين بموجب معاهدة الصلح لعام 1842م التي وقعت بين سلطات التبت وسلطات كشمير واشتراك ممثلي الامبراطورية الصينية في التوقيع عليها، وعليه: وبموجب ذلك تعتبر الهند أن الكثير من الأراضي الواقعة تحت الإدارة الصينية هي تابعة للهند. (42)

2 **القطاع الشرقي:** وهو القطاع الذي حدد بموجب خط "مكماهون" الحاكم البريطاني في الصين (43)، وهو الخط الذي لا تعترف به الصين؛ لأنه خط استعماري – حسب وصف الصين- ؛ ولأنه ضم الكثير من الأراضي الصينية للتبت, وعلى العكس من ذلك تقول الهند: إن ذلك الخط تم الاتفاق عليه بين ممثلي التبت والصين في مؤتمر "سملا" عام 1912م. (44)

3 **القطاع الأوسط:** وتبلغ مساحته 400 ميل2، وهو على امتداد جبال الهملايا حتى حدود النيبال، ويضم هذا القطاع ولاية اتاربراديش ومساحتها حوالي 200 ميل2, والتي لا تعترف الصين أنها ولاية هندية، وتطالب بعودتها للصين.

ISSN : 2410-1818

وتعود بدايات ظهور المشكلات الحدودية بين الصين والهند إلى بدايات الاحتلال البريطاني لمنطقة كشمير عام 1845م، حيث قام البريطانيون ببيع منطقة كشمير لحاكم جامبو المهراجا غولان سنغ، والذي قام بعد ذلك بتأسيس دولة جامبو وكشمير عام 1846م.

وفي عام 1846-1847م، تم الاتفاق رسميا بين الحكومة البريطانية وحكومة كشمير من جهة وحكومة الصين من جهة أخرى على ترسيم الحدود بين الدولتين، وذلك بأن تقوم لجنة بترتيب الحدود بين مقاطعة لاهور ومنطقة لاداخ في كشمير شمالا، والحدود الغربية بين لاداخ والتبت(45)، ولم تتمكن اللجنة من القيام بعملها بسبب تمرد حصل في التبت ضد الحكومة الصينية، وتم تشكيل لجنة أخرى لنفس الغرض لم تنجح اللجنة الثانية في عملها بسبب عدم حضور المندوب الصيني.

وفي عام 1856م كلفت حكومة كشمير السيد و. ه. جونسون لوضع خريطة للمنطقة المختلف عليها، وسلك السيد جونسون طريقاً أبعد من الشرق يمتد عبر أكساي شن باتجاه نهر فراكاش. (46)، وهو ما يعني: أن الخريطة التي رسمها جونسون دفعت الحدود الشمالية الشرقية لكشمير مئات الأميال إلى الشمال، وضمت أراضٍ كانت تحت السيادة الصينية، واتسعت بذلك كشمير حوالي 21 ألف ميل2، وعلى الرغم من عدم اعتراف الحكومة البريطانية بتلك الاتفاقية، الا أن تلك الخريطة أصبحت أحد أهم المطالب الهندية بمنطقة أكساى شن. (47)

وفي عام 1896م أصدرت الحكومة البريطانية خرائط جديدة للحدود بين الدولتين أدخلت بموجبها منطقة أكساى شن ضمن الحدود الهندية، وهو ما اعترض علية الصين والروس, ثم تقدمت الحكومة البريطانية بمقترحات تسوية في مؤتمر سيملا عام 1913م الذي ضم البيتيين الصينين والبريطانيين، وقدم السفير البريطاني في الصين "السير مكماهون" خريطة لترسيم الحدود بين لاداخ والتبت يسمح بموجب تلك الخريطة أن يمد التبت حدوده قليلاً باتجاه الشمال الغربي عند الخط الأحمر, وكذا اعترفت بريطانيا بالسيادة الصينية على التبت بعد تقسيمها إلى جزأين, داخلي: وتديره الصين، وخارجي: يتمتع باستقلال ذاتي (48)، ورفضت الصين تلك المقترحات ولجأت بريطانيا إلى محاولة فرض أمر واقع على الصين، حيث تم توقيع اتفاقية في يوليو 1914م، بين الحكومة البريطانية والسلطات في التبت تم بموجبه الاعتراف بخط مكماهون لترسيم الحدود بين الهند والتبت.(49)، وقد رفضت الصين الاعتراف بتلك الاتفاقية؛ وذلك بسبب أن الصين في حال اعترافها بتلك الاتفاقية البريطانية التيبتية فإنها تعني: الموافقة على إدخال كل المنطقة تحت السيادة الهندية، ومشاركة الهند في السيادة على منطقة أكساى شن، وكذا ابتعاد الصين عن ممارسة سيادتها في إقليم التبت، وهو ما تؤيده الهند بقوة؛ لأنه في الأخير يؤدي إلى الاعتراف بحق التبت بتقرير المصير (50)، ومن الجدير ذكره أن الهند لم تعترض على السيطرة والسيادة الصينية على التبت؛ بسبب أن الهند قد ورث ذلك الأمر من الحكومة البريطانية التي

ISSN : 2410-1818

كانت تحتل الهند لكنها كانت ترغب في حصول التبت على استقلال ذاتي واسع الصلاحيات؛ لأسباب دينية وللتدليل على ذلك الموقف الهندي، تم توقيع اتفاقية بين الصين والهند في عام 1954 م، تم الاتفاق فيه على تسوية بعض خلافاتهما، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين، وتم سحب الهند حاميتها العسكرية التي كانت في التبت، وتنازلت عن كل امتيازاتها التي ورثتها عن الحكومة البريطانية في التبت (51)، وأثناء عقد تلك الاتفاقية لم تثر الصين أي مطالب حدودية لها تجاه الهند، الا أن الهند تفاجأت بعد ذلك بنشر الصين لعدة خرائط أظهرت أنها ضمت أجزاء من الأراضي الهندية لها، وعلى الرغم من إنكار الصين بعد ذلك عبر وزيرها الأول شوان لاي تلك الخرائط، والتي أكد أنها كانت من أيام حكومة الكومنتانج السابقة، وأن حكومته لم يكن لديها الوقت الكافي للتنقيح فيها (52)، ورغم التأكيدات المستمرة من قبل الصين على ذلك الأمر، ورغم تكرار الزيارات بين مسؤولي البلدين، فإنه لم يمنع وقوع الكثير من المناوشات الحدودية بينهم بدءاً من العام 1957م، وخاصة في إقليم لاداخ بسبب قيام الصين بشق طريق أكساى شن عبر الأراضي الهندية وزرع حوالي نص مليون صيني في التبت على الحدود مع الهند، وربط التبت بشبكة مواصلات ببكين، ثم قيام الصين عقب ذلك بقمع الانتفاضة التيبتية -والتي اتهمت فيها الهند بدعمها - ثم قامت قوات صينية من جيش التحرير بالاستيلاء على مركز حدودي هندي يقع بين لونج جو بين أسام والتبت (53). ومن أجل القضاء على قادة التبت الذين فروا إلى الهند توغلت القوات الصينية داخل الأراضي الهندية، وأعلنت الصين أن ما قامت به من اختراق للأراضي الهندية، جاء رداً لاختراق الهند لحدود الصين وقتل جنود صينيين. (54) وهو أمر أدّى إلى حدوث تصادم مسلح بين الطرفين في وادي تشانج تشين مو، ومقتل عشرة جنود من الهنود، وفي سبتمبر عام 1959م بعث رئيس الوزراء الصيني شوان لاي برسالة لرئيس الوزراء الهندي نهرو يطالب فيها بمساحات واسعة من الأراضي الهندية تبلغ أكثر من 49 ألف ميل2، والتأكيد مرة أخرى على رفض الصين لخط مكماهون (55)، وفي نوفمبر من نفس العام 1959م أعلن رئيس الوزراء الصيني أن حدود الدولتين لم تحدد أبداً في السابق، وفي أبريل عام 1960م، تم عقد محادثات بين الدولتين في العاصمة الهندية نيودلهي، وتم الاتفاق على اجتماع خبراء من الدولتين لدراسة كل الأدلة، والخرائط، والوثائق الخاصة بالحدود، وأن يصدر تقريراً بذلك من الطرفين. حيث أظهرت الهند خلال تلك الاجتماعات كل الوثائق والخرائط، التي طبعت في الصين بأن منطقة أكساى شن هي هندية وليست صينية، وكذا سهول لنجرزي تانج في لاداخ. وهو ما رفضته الصين.

وعلى الرغم من استمرار تلك المشاورات بين الجانبين أقدمت الصين على اجتياح جديد للمواقع الهندية، ففي شهر أكتوبر عام 1960م أقدمت الصين على زيادة عدد قواتها باتجاه الحدود الهندية، وتقدمت القوات الصينية على تسعة محاور في كافة القطاعات (الأوسط، والشرقي، والغربي) لإقليم التبت، وتقدمت القوات الصينية حوالى 60كم2 داخل القطاع الغربي، واستولت على باقي مناطق

ISSN : 2410-1818

منطقة أكساى شن, وبحيرة قراقورم وتقدمت أيضاً القوات الصينية نفس المسافة في الإقليم الشرقي، ودخلت القوات الصينية منطقة تشانج داهولا، واستمرت المعارك العسكرية بين الطرفين حوالي عشرة أسابيع تمكنت خلالها القوات الصينية من السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الهندية، وعند هذا الموقف القوي الذي وصلت اليه الصين في موضوع الحدود، أعلنت الصين وقف إطلاق النار, وطرح مبادرة من ثلاث نقاط: عقد معاهدة لتسوية الحدود, والانسحاب من قبل الطرفين لمسافة 20كم2 من الخطوط الحالية لخط السيطرة الفعلي, واعتراف الهند بسيطرة الصين الفعلية على أكساى شن، وهي شروط رفضتها الهند، وأعلنت في نفس الوقت أنها مع السلام، وأنه أولاً يجب الانسحاب من قبل الطرفين لمسافة بين 40 - 60 كم2، والعودة إلى حدود ما قبل القتال، وهو أمر دفع بالصين إلى استئناف العمليات العسكرية ضد الهند في شهر نوفمبر عام 1962م، وهي الحملة التي هدفت من ورائها الصين تأمين كل خطوط المناطق البرية للقطاعين الشرقي والغربي والتي قدرت بحوالي 25 ألف كم2 (56).

وفي محاولة من الباحث التعرف على أسباب انتهاج الصين لذلك الأسلوب غير الودي والماكر في حلها لقضية الحدود مع الهند، وبشكل يختلف كلياً عن مسار الصين في باقي نزاعاتها الحدودية مع الدول الأخرى، وكذا أسباب نجاح الصين في حربها تلك على الهند؛ فإنه يمكننا تحديد بعضاً من تلك الأسباب؛ أي أسباب السلوك الصيني غير الودي تجاه قضية الحدود الصينية الهندية, حيث من المعروف أن الصين لم تكن عضواً دائماً في مجلس الأمن؛ بسبب السياسات الأمريكية ضدها, فأرادت الصين من خلال تلك الحرب في النزاع الحدودي مع الهند أن تبعث برسالة قوية للولايات المتحدة أن الدولة الصينية هي الطرف الأقوى, والقادر على صنع السلام والاستقرار في كل المنطقة، وليس حكومة الصين الوطنية - تايوان - التي تدعمها الولايات المتحدة والدول الغربية, وكذا أرادت بتلك السيطرة الفعلية على تلك الأراضي أن تأمن وبشكل نهائي من السيطرة على إقليم التبت, ثم العمل على إنهاء أي دور لخط مكماهون على الحدود وتصبح الصين متحكماً أساسياً بكل الفعاليات الدينية والاجتماعية الهندية في التبت، الأمر الذي يحد تماماً من أي دور أو تأثير هندي في التبت مستقبلاً (57).

وبالنسبة لأسباب نجاح الصين في تلك المعركة الحدودية مع الهند، فتعود: إلى الطبيعة الجبلية لأرض المعارك والتي تعودت عليها الصين، والاستعداد الصيني الكبير لمثل تلك المعارك، وكثافة الاستخدام الصيني للمعدات العسكرية والبشرية خاصة أنها اعتمدت في حربها تلك على جيش التحرير الصيني المدرب على الحرب في تلك المناطق وحرب العصابات، وكذا بسبب تردد وضعف الموقف الهندي والانقسام الذي حصل فيها بين المؤسستين المدنية والعسكرية (58).

وبخصوص الخلاف الحدودي بين الصين والهند من جهة باكستان في المنطقة الواقعة بين التبت وأزاد كشمير، فقد وقعت الصين وباكستان معاهدة حدود بينهما تنازلت بموجبها باكستان عام

ISSN : 2410-1818

1963م عن مساحة صغيرة من إقليم كشمير الذي تسيطر باكستان على ثلثه من أجل أن تتمكن الصين من شق طريق للربط بين إقليمي التبت وتسيانغ يانغ (59) .

وهو أمر ترفضه الهند تماماً، وترفض أي تسوية للحدود بين الصين وباكستان، وتدعي الهند أنه لا يوجد أي حدود مشتركة بين الصين والهند ، وأنه في حال رغبت الصين حل ذلك الخلاف فإن الهند هي صاحبة السيادة الفعلية على ولاية كشمير بأكملها، بما في ذلك الجزء الواقع تحت السيطرة الباكستانية (60) ، وهو أمر دفع بالصين إلى رفض التصرف الهندي، وكذا رفض الاعتراف بوقوع كامل كشمير تحت السيطرة الهندية، وأكدت الصين على وجود حدود مشتركة بين الصين وباكستان تقع بين منطقتي سنكيانغ يانغ الصينية وكشمير الباكستانية، وأن تلك الحدود لم ترسم بعد ، وكذا التأكيد على أن مسألة ملكية كشمير لا تمت بأي صلة بمفاوضات الحدود بين الصين وباكستان(61).

كما أنه من وجهة نظر قانونية فإن رفض الهند لتك المعاهدة غير مبرر، لأن منطقة أزاد كشمير كانت ضمن الحدود الباكستانية، وبما أن الهند رفضت تسوية الأزمة الكشميرية وأبقت الوضع كما كان عليه من العام 1947م فليس لها حق المطالبة بالولاية قبل تقرير مصيرها، **ويعتقد الباحث أن الأسباب التي دفعت باكستان إلى الإقدام على تلك الخطوة هي:**

1 رغبة باكستان في الحصول على تأييد قوى كبرى في المنطقة في صراعها مع الهند، وموازاة الموقف الأمريكي والسوفيتي المؤيد للهند بموقف الصين المؤيد لباكستان.

2 رغبة باكستان الانتهاء من نزاع الحدود بين كشمير والتبت وهو ما يعني: إنهاء إحد ى أزماتها الحدودية مع إحدى القوتين الكبرتين في المنطقة(62).

كما أن نزاعات الدولتين لم تقتصر عليهما فقط بل امتد إلى أطراف أخرى تؤثر على الكثير من الدول المجاورة في آسيا، بل يمتد بعض صراعاتهم إلى صراعات دولية في مختلف القطاعات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والصورة الواضحة في ذلك هو قيام تحالف من قبل الولايات المتحدة مع الهند لمحاولة جعلها قوة موازية في قارة آسيا، وجذب ذلك التحالف أيضا كلاً من اليابان واستراليا باعتبارهما قوتين ليستا على توافق مع الصين، بينما تشكل حلف مضاد لذلك مكون من روسيا والصين.

كما تتنافس الدولتان في السيطرة على بحر – أندمان- على الساحل الغربي لدولة ميانمار، والمؤدي إلى مضيق ملقا الاستراتيجي وتسعى الصين للسيطرة على هذا البحر بالتفاهم مع ميانمار وسيريلانكا لتأمين ملاحة سفنها في مضايقه ، حيث توجد مطالب متعارضة بين الصين والهند على جزيرتي -سنكاكو ودياويو-وبين الصين وتايوان والفلبين وفيتنام على جزر – بارسيل-ومع ماليزيا وبروناي (63).

ISSN : 2410-1818

كما يوجد صراع آخر بين الدولتين تحت شعار توسيع المصالح الإقليمية, وهو صراع يهدف إلى السيطرة على المضايق والبحار، ولا يقتصر الخلاف في بحر الصين بين الصين والهند فحسب، بل امتد ذلك النزاع إلى أطراف أخرى كفيتنام، وماليزيا، وبروناي، والفلبين، واليابان، وتدعي الأخيرة كذلك تسمية البحر باسمها بحر اليابان، ودخلت في صراع حاد مع الصين عندما أقدمت اليابان على إعطاء حق التنقيب عن الغاز والنفط في إحدى جزر بحر الصين – جزر سنكاكو – لإحدى شركات الطاقة، فقامت على إثر ذلك الصين بعملية تسلل بحري لغواصة نووية صينية إلى المياه الإقليمية اليابانية بالقرب من أوكيناوا ثم كررت الصين من تلك العمليات ضد اليابان كرد فعل غير متسامح، أو متساهل في ذلك البحر، ويرجع سلوك الصين القوى في تلك المنطقة إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لذلك البحر فهو الممر الأهم للصين لنقل البترول من الخليج إلى المنطقة، كما أنه يحوي على ما يقدر ب 105 مليار برميل من النفط، وكذا الغاز الطبيعي، وهي المواد التي تعتمد عليها الصين في استمرار نهضتها الاقتصادية (64).

كما يعمل البلدان (الصين والهند) على تطوير قدراتهم البحرية، وتطوير أساطيل يكون لها القدرة على العمل لمسافات واسعة، وتسعى الدولتان إلى إنشاء العديد من المحطات الحربية، ومراكز المراقبة، ومد خطوط نقل النفط والغاز من الدول المنتجة، أو عبر المحيطات من أجل تجنب الكثير من المشكلات التي قد تسببها الاختناقات في بعض المضايق، وكذا من بعض دول آسيا الوسطى حتى لا تقع الدولتان تحت ضغط وابتزاز طرف معين في موضوع الطاقة.

وقد زادت الخلافات بين البلدين عام 2000م نتيجة توسيع الهند لأسطولها في بحر الصين الجنوبي، وفي بحر – أندمان-حيث قام الأسطول الهندي بمناورات في بحر الصين الجنوبي بالاشتراك مع الأسطول الفيتنامي، وهو ما كان يعني: التحدي للوجود البحري الصيني في بحر الصين الجنوبي، وفي سبيل مواجهة ذلك الأمر، ولمزيد من السيطرة التجارية، قامت الصين ببناء وتطوير العديد من الموانئ التجارية بتلك الدول التي تقع في الجهة الجنوبية من بحر الصين، وربطها بالأسواق والتجارة الصينية، وكذا إنشاء العديد من قواعد وموانئ المراقبة على مداخل العديد من المحيطات كالمحيط الهندي، والبحار كالبحر العربي، وكذا بناء العديد من البؤر الاستيطانية البشرية الصينية على مقربة من حدود كل الدول التي قلبت بالمشروعات الصينية.

وكان آخر جولة في ذلك الصراع هو قيام الهند بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ببناء قاعدة بحرية في ميناء أنمان، والتي تقع في منتصف مضيق -البنغال ومضيق ملقا-ردا على قيام الصين بإنشاء قيادة بحرية في جزيرة -كوكو-في ميانمار من أجل السيطرة على الملاحة في مضيق ملقا.

وقد هدأت المشاكل بين الدولتين، وجمدت الخلافات الحدودية بعد انتهاء الحرب الباردة، وسعت الدولتان إلى عقد الكثير من الاتفاقات والتفاهمات الأمنية بينهما، والقيام بالعديد من الزيارات، أدت كلها إلى مزيد من تخفيض التوتر بينهما، حيث كان من مصلحة الهند قبول سياسة الصين عزل

ISSN : 2410-1818

باكستان، كما أن من مصلحة الصين عدم الدفع بالهند أكثر نحو الولايات المتحدة ضدها، حيث وقعت الدولتان عام 1993م على الاتفاقية الثنائية للسلام والهدوء، واتفق الطرفان على تطبيق عدد من إجراءات بناء الثقة، وهو ما أدى إلى تهدئة الأوضاع عند خط السيطرة الفعلية. كخفض عدد الجنود، والأسلحة.

وقد سعت الصين في الفترة الأخيرة وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى تسوية أغلب _ إن لم يكن كل- مشاكلها الحدودية مع جيرانها، باستثناء جزءٍ محددٍ من حدودها مع الهند، وهو يدل على وجود مؤشر بأن الصين في طريقها لتبني استراتيجية تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي وفرت من خلال تلك الحلول مليارات الدولارات التي كانت تصرف على الميزانية العسكرية، فكل تلك المبالغ تحولت إلى صالح التنمية الاقتصادية، وبناء قوة بحرية جبارة لحماية نشاطها التجاري الامبراطوري، والتي يخشى البعض منها بعد ذلك من استخدامها من قبل الصين لأغراضها العسكرية والكونية، فبحسب ذلك الاتجاه فإنهم يعتقدون أن سعي الدول للسيطرة على كثير من البحور والمضايق هو سلم لصعود العالمية لتلك الدول، والمثل الواضح على ذلك هو عندما سيطرت الولايات المتحدة على البحر الكاريبي ومضيق بنما سيطرت على العالم، فإن الأمر بالنسبة للصين لا يختلف في تلك النظرة، وما سلوك الصين المتشدد إزاء الملكية، والسيطرة على بحر الصين، والسيطرة على مضيق ما لاكا أكبر مضايق العالم، مرورا بمواد الطاقة الأخير، إلا دليلاً على ذلك الاعتقاد.

إلا أن الصين تؤكد مراراً على رغبتها في تنمية المصالح المشتركة بين جيرانها والشعوب الأخرى على قدم المساواة، مهما كان نوع النظام السياسي ومستواه بعيدا عن السيطرة، وكذا تأكيدها على تعددية الأقطاب في النظام العالمي، واتباع سياسة أمنية ذات طبيعة دفاعية، وأنها لن تسعى مطلقا للهيمنة، أو التوسع على حساب الآخرين، وانطلاقاً من ذلك سعت الصين إلى حل خلافاتها الحدودية في مطلع التسعينيات مع العديد من دول الجوار، ومنها: روسيا، وكازاخستان وقرغيزستان، ولاوس، وطاجكستان، وفيتنام. ومن الملاحظ أن الصين كانت تقوم بفض تلك النزاعات دون أن تعود عليها أي فائدة، وقد حصلت الصين على 50% فقط من المناطق المتنازع عليها أو إقل من ذلك، فعلى سبيل المثال: قبلت الصين في نزاعها مع طاجيكستان على جبال البامير -التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي- على الحصول على ألف كم2من مساحة تبلغ 28 ألف كم2 (65).

ورغم الخلافات بين الدولتين في الموضوع النووي، الحدود، والسيطرة على بحر – أندمان-الا أن الدولتين خففتا حدة خلفاتهما عقب أحداث كشمير والعمليات الإرهابية التي حدثت من قبل الجماعات الإسلامية والتي رأت فيها الصين تهديداً خطيراً لأمنها القومي، حيث سعت الدولتان إلى عقد الكثير من الاتفاقات والتفاهمات الأمنية، والقيام بالعديد من الزيارات أدت كلها إلى مزيد من تخفيض التوتر بينهما، وبدأت الصين بالتركيز على مواضيع الاتفاق، وليس الخلاف مع البلدان المجاورة. وقد تمثل هذا المدخل الصيني في تنحية الخلاف الحدودي الذي تسبب في نشوب حرب بين البلدين عام 1962م

ISSN : 2410-1818

جانبا، والتركيز على قضايا التبادل التجاري حتى أضحت الصين ثاني شريك تجاري للهند في السنوات الأخيرة، وما ساعد على ذلك هو وجود رؤية صينية موازية تؤكد الحد من المنافسة مع الدول المجاورة، وإيجاد محاور للتعاون معها، وقد تم في العام 2006م افتتاح منطقة التجارة الحرة في معبر الحدود بينهما في منطقة التبت، وهي المرحلة الأولي من حل جزءٍ من الخلاف الحدودي بينهما وهي المنطقة التي تم إغلاقها عقب الحرب بينهما عام 1962م .

وقد مثلت زيارة الرئيس الصيني جينتاو للهند عام 2006م _ وهي الأولى من نوعها منذ عشرات السني_ إلى بداية قوية لعودة العلاقات بين البلدين بعد خمسة عقود من الصراع العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والاستراتيجي، وتتويج للمبدأ السلمي الصيني في علاقتها مع دول الجوار وحل الخلافات الحدودية بالطرق السلمية(66) .

واتخذت الدولتان منهجا برجماتياً وليس تصادمياً، في مجال الصراع الاقتصادي بينهما، والاستحواذ على قطاع **الطاقة**، حيث وقع البلدان اتفاقية بعدم المنافسة بينهما في الوصول إلى مصادر الطاقة، حتى لا ترتفع أسعارها، ولم تقتصر التفاهمات الصينية الهندية على ما سبق فحسب، بل امتد ليشمل المجالات الأمنية حيث عقدت الصين والهند وبعض الدول الأسيوية العديد من المعاهدات لمواجهة الإرهاب الدولي، والتطرف الديني، ومواجهة الحركات الانفصالية. (67)

وعلى الرغم من تحفظ الصين على البرنامج النووي الهندي، والتهديدات الهندية لباكستان واستمرار استضافة الهند لزعيم التبت الدلاى لاما، فإن الدولتين قد نجحتا في توقيع اتفاقية للتعاون والمشاركة الاستراتيجية من أجل الرخاء، والسلام عام 2011م والذي تم بموجبة وضع آليةٍ جديدةٍ للحدود بينهما، وتخلت الصين عن منطقة سيكيم في منطقة الهمالايا للهند، وكذا التعامل مع التطورات المختلفة بشأن خط السيطرة الفعلي بينهما على طول المنطقة الممتدة التي تبلغ طولها حوالى 2175 ميلاً، وكذا على احترام الهند للسيادة الصينية للتبت، وعدم السماح بأي نشاط ضد الصين من أراضي الهند، ' وتأييد الصين حصول الهند على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، ' واستئناف المناورات العسكرية بينهما' وزيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي' والطيران المدني.

وبالرغم من كل ما سبق، وكذا اشتراك الدولتين في العديد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية المالية والاقتصادية' والسياسية، ' ولهما بصمات واضحة في ترسيخ الاستقرار والأمن في قارة آسيا، الا أنهما لم يتمكنا من إنهاء حالات المناوشات الحدودية التي تقع بينهما من وقت لآخر.

المطلب الثاني: النزاع الحدودي الأرمني الأذربيجاني: -

يختلف هذا النزاع عن النزاع السابق-الصيني الهندي-من حيث الأسباب، والتوجهات، والأطراف:

فالنزاع الأرمني الأذري له أبعاده؛ الدينية والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وكذا الإقليمية والدولية. وهنام من يرى فيه: صراع وجود بين الأذريين والأرمن. وآخرون يعتقدون أنه صراع عرقي، ويرى فريق ثالث أنه: صراع تنافسي جيوبوليتكي، لا يشمل الأرمنيين والأذربيجانيين وحدهم، بل تعداهم إلى الأتراك، والروس، والولايات المتحدة، وإيران، والدول الأوروبية. ويذهب بعض المؤرخين في رسم صورة جديده للصراع بينهما على أنه: استمرار لعداء تاريخي محمل بإرث كبير من الكراهية بين الأرمن والأذريين في منطقة القوقاز.

وتعرف المنطقة المتنازع عليها بين الطرفين بإقليم -ناجروني كرباخ- والتي تقدر مساحته ب 4800 كم2، وتعداد سكانه حوالي 150000 ألف نسمة غالبيتهم من الأرمن بحولي 95% ، ويبعد ذلك الإقليم عن العاصمة الأذرية – باكو-حوالي 270 كم للغرب، ويغلب على الإقليم الطبيعة الجبلية، ويوجد فيه بعض الأنهار التي يستخدم ماؤها في إنتاج الكهرباء والري، وهو إقليم فقير جداً من الموارد الاقتصادية، ويعتمد في نشاطه الاقتصادي على الزراعة وتربية الماشية، وبعض الصناعات الغذائية مثل الحبوب والقطن والتبغ، لكن تكمن أهميته الاستراتيجية في أنه: يمر من خلاله خطوط أنابيب، تنقل النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين ومن أذربيجان إلى الأسواق العالمية (68)، وقد حاولت أرمينيا تغيير الطبيعة الدستورية والقانونية للإقليم وذلك بضمة لأرمينيا بشكل نهائي، أو إعلانه دولة مستقلة، بدءاً من عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، وفي عام 1945م ومروراً بستينات من القرن الماضي، أثناء اعتماد دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية، وعام 1977م، ثم الطلب من آخر رئيس سوفيتي مخائيل جورباتشوف، وقد رفض الرئيس السوفيتي جورباتشوف ذلك الأمر؛ لأنه لا يستقيم مع القانون الدولي، حيث وإن الدستور السوفيتي لم يمنح سوى 15 جمهورية سوفيتية سابقة الحق في الاستقلال، وهو ما كان يعني: إعلان الإقليم الاستقلال. (69)

تعتبر المنطقة المسمى "أذربيجان_ أرمينيا" تاريخيا تابعة للإمبراطورية الفارسية، ثم سيطر عليها المسلمون عام 643م على يد القائد المغيرة بن شعبة، وتمكنت بعد أزمنه عديدة بيزنطة من الاستيلاء على أرمينيا ونشر المذهب المسيحي الأرذكسي، إلى أن تم ضمها من قبل السلاجقة، ولم تقم دولة السلاجقة بتغيير دين أرمينيا على الرغم من العداء الكبير بين بيزنطة والسلاجقة، واحتفظ الأرمن بهوية مميزة على الرغم من أنهم خضعوا لقرون طويلة للإمبراطوريات المتعاقبة، الفرس، الروم، والعباسيين' البيزنطيين، السلاجقة، الغرب، الترك، ولم تحصل على استقلالها الا لفترات قصيرة جدا. (70)

ISSN : 2410-1818

وقد آلت الأمور في العصور الحديثة للأتراك الذين سيطروا على تلك المنطقة من بدايات القرن السابع عشر، ثم عودة الدولتين مرة أخرى تحت سيادة الدولة الصفوية، وبعد توقيع اتفاقات عديدة بين الأوروبيين والدولة الصفوية في إيران على محاربة العثمانيين، وتقديم الدعم من الأوروبيين للدولة الصفوية من أجل أن تكون حائطاً ضد العثمانيين ومشاريعهم التوسعية في الوصول إلى أوروبا مستغلين حالة العداء بين الصفويين في إيران والعثمانيين، فقدم العثمانيون على التنازل للصفويين في إيران عن جمهوريات أذربيجان وأرمينيا عام 1550م. بموجب اتفاقية – أماسيه- وكذا التنازل عن جمهورية جورجيا للصفويين عام 1639م بموجب اتفاقية قصر – شيرين- مقابل أن يحصل العثمانيون على بلاد الرافدين، وأبخازيا، وأجاريا، والجزء الأرمني من الأناضول. وفي بدايات القرن التاسع عشر. آلت أمور تلك المنطقة للسوفييت، وأقدم السوفييت على شق جمهورية أذربيجان إلى نصفين نصف روسي، وأعلنتها جمهورية، ونصف إيراني ظلت تحت السيطرة الإيرانية حتى الآن، إلا أن الشق الأذري لدى السوفييت دخل في صراع مرير ضد السلطات الإيرانية، وكانت آخرها ما عرفت بثورة تبريز عام 1908- 1911م، والتي كانت تريد الأذريين من خلالها الحصول على استقلالهم من إيران، وإعلان دولة مستقلة مع الشق الأذري السوفيتي (71)، وعقب نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م أقدم القادة الجدد للدولة السوفيتية بإعادة تقسيم الامبراطورية الروسية إلى جمهوريات، ففي عام 1932م أقدم جوزيف ستالين -عندما كان مسؤولاً عن شؤون القوميات في الاتحاد السوفيتي على وضع إقليم ناجروني كرباخ الأذري كإقليم له حكمه الذاتي في أرمينيا، وإنشاء جمهورية جديدة اسمها أرمينيا، وكذا وضع جزءٍ آخر من جمهورية أذربيجان – نخجوان – في أرمينيا، وهو ما جعل أرمينيا محاصرة في الوسط، ثم قام بتقسيم منطقة - لا تشين- ذات الغالبية الكردية بين أرمينيا وأذربيجان، وضم منطقة تالش الساحلية إلى أذربيجان، وهي ليست تابعة لها، وتأتي تلك السياسات من قبل السوفييت ضمن سياسة ما عرفت بسياسات فرق تسد، أو اعتماد نمط الدولة الأسيرة لضمان السلام والأمن للدولة الجديدة الاتحاد السوفيتي (72)، ومع بدايات تدهور الاتحاد السوفيتي عام 1988م أقدم الأرمن على استغلال ذلك الوضع السوفيتي، وقاموا بضم إقليم ناجروني كرباخ اليهم بادعاء أنه ذات أغلبية أرمنية تصل ل 90% ، ثم تراجعت أرمينيا عن تلك الخطوة وأوعزت لبرلمان الإقليم على إعلان الإقليم دولة مستقلة، والذي لم يعترف به إلا أرمينيا فقط، ثم أقدمت السلطات الأرمنية في الإقليم بالقيام بعمليات تطهير عرقي واسعه ضد الأذربيين في الإقليم، وأصبح ذلك السلوك نموذجاً للتطهير العرقي في مناطق أخرى كثيرة كانت تحت العباءة السوفيتية، وقامت على إثر ذلك السلطات الأذرية بمنع مرور حركة القطارات التي تحمل الأغذية لأرمينيا من المرور للوصول إلى أرمينيا لمدة أسبوعين، مما تسبب بكارثة كبيرة جداً، وهو ما تسبب في قيام الحرب الأولى بينهما.

ISSN : 2410-1818

ويمكننا أن نتتبع أهم المحطات، والأحداث التي تسببت في ذلك الصراع:

حيث تعود بدايات الصراع حديثاً بين أرمينيا وأذربيجان إلى العام 1918م بسبب رغبة جمهورية أرمينيا في ضم منطقة – ناخيتشقيان- التي تقوع شرق أرمينيا، إضافة إلى ضم الأجزاء الشرقية والجنوبية من محافظة -اليزابيت بول-اليها، بناءً على معطيات أثينية – غلبة العنصر الأرمني الأرثوذكسي – وهو ما رفضته أذربيجان مؤكدة على أنها أحق بنفس تلك المناطق لوجود غلبة أثينية شيعية ودخل الطرفان في مواجهة عسكرية، وخلفت تلك المواجهة آلاف القتلى من الطرفين وفي يناير 1919م تجدد الصراع مرة أخرى، إثر محاولة القوات الأرمنية التقدم إلى منطقة – شوش-الأذربيجانية في قلب إقليم ناجروني كرباخ للسيطرة عليها، فطلب الأذربيون العون من القوات البريطانية وقدمت بريطانيا المساعد العسكرية لأذربيجان، وتراجع الجيش الأرمني وقاموا بتسليم العاصمة الأذرية - باكو-لخو سروف بك سلطا نوف. وهو: ما دفع بالجانب السوفيتي القيام بعملية عسكرية لصالح الجيش الأرمني وتمكن الجيش السوفيتي من دخول – باكو- واحتلال كامل لأذربيجان وضمها للاتحاد السوفيتي عام 1920م، وأعلنوا تأسيس الجمهورية الأذرية السوفيتية الاشتراكية برئاسة الرائد ناريمان ناريمانوف. ورغم تلك السيطرة السوفيتية على الجمهورية الأذرية إلا أن الأوضاع لم تستقر هناك، وهو ما شجع الأرمن على القيام بهجوم ثالث على مدن شوسا، وخانكندي، وكرباخ، وعلى كثير من المناطق الغربية القريبة من كرباخ. وتدخل الجيش الأحمر في تلك الحرب لإنهائها في عام 1920م، وإخراج الأذريين من كرباخ، وتسليم الإقليم ذات الغالبية السكانية والعرقية لأرمينيا واعطائها حكماً ذاتياً وضمها إدارياً لأذربيجان، وإعطاء أذربيجان منطقة – ناخيتشيفان- التي تقع في قلب الجغرافيا الأرمنية، وهذه هي المنطقة الجغرافية التي تولد الحروب المستمرة بين الدولتين، كما غذت الروايات التاريخية الشعبية المتداولة الحرب لانتشارها بين شعبي الدولتين، كما زاد من تعقيد الموقف الصراعي بين الدولتين، كما أن تلك الروايات تحكى جزءاً مهماً من أسباب استمرار تلك الحرب والكراهية التي يحملها كل طرف للآخر حتى اليوم.

الرواية الأولى أرمينية: أنه وبعد إعلان جمهورية أرمينيا شنت القوات الأذرية هجوماً عسكريا على أرمينيا في مايو 1918م وبدعم من القوات التركية، ونفذت مذابح ضد المدنيين الأرمن تقدر ب 40 ألف.

الرواية الثانية أذرية: قيام تشكيلات أرمينية في عام 1918م بعد إعلان الاستقلال بقتل آلاف المدنيين بناء على انتماءاتهم العرقية والدينية، ودمرت المدن، والقرى الأذربيجانية، وعدد من المعالم الثقافية، والمساجد، والمقابر، وعذبت وحدات مسلحة أرمينية متطرفة حوالي 30 ألف مواطن أذري فقط في العاصمة باكو (73).

ISSN : 2410-1818

كما يوجد في الوقت ذاته تعبئة رسمية وشعبية من الطرفين ضد بعضهما قائمة على أسس دينية وأيديولوجية، وكأنها معركة أخرى لا تنتهى بجانب المعركة العسكرية.

والسطور التالية توضح الميزان العسكري بين الدولتين:

أرمينيا: الميزانية العسكرية 1.3مليار دولار بنسبة 4.7% من الناتج المحلى، و200 ألف جندي، و 64 طائرة حربية بينها 9 طائرات هجومية، و3 طائرات نقل عسكرية، و13 طائرة تدريب، و37 مروحية، منها: 20 طائرة هجومية، و. 110 دبابة، و748 مدرعة، و38 مدفعاً ذاتي الحركة و150 مدفع ميداني و86 راجمات صواريخ، ولا تمتلك أي أساطيل بحرية بسبب أنها دولة حبيسة، ولها 11 مطار اً.

أذربيجان: الميزانية العسكرية 2.73 مليار دولار بنسبة 5.4% من الناتج المحلي، و300 ألف جندي، و147 طائرة بينها 17 طائرة مقاتلة، و 12طائرة هجومية، و طائرة نقل عسكري، و 29 طائرة تدريب، إضافة إلى 88 طائرة مروحية بينها 17 مروحية هجومية، و570 دبابة و 1451 مدرعة، و 187 مدفعاً ذاتي الحركة، و227 مدفعا ميدانيا و162 راجمة صواريخ، و 31 سفينة حربية متنوعة، بينها 4 غواصات وفرقاطة و 13 سفينة دورية و 7 كاسحات الغام، و 37 مطاراً واسطولا تجاريا مكون من 313 سفينة وميناء (74).

وقد استقرت الأوضاع بين الدولتين بسبب السيطرة السوفيتية على كلا الدولتين حتى بدايات تسعينيات القرن الماضي بداية المطالب الاستقلالية لأغلب جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. حيث دخلت الدولتان في حرب ضروس من العام 1991 حتى العام 1994م، والتي راح ضحيتها أكثر من ثلاثين ألف مواطن، ونزوح أكثر من نصف مليون لاجئ، تمكنت خلال تلك الحرب أرمينيا من السيطرة على الإقليم-ناجروني كرباخ-و أكثر من 20% من المناطق الأذرية القريبة من الإقليم، وكان الدور الأبرز في نجاح أرمينيا هذه الحرب لروسيا، والتي أمدت أرمينيا بكل أنواع الأسلحة، ولا يقتصر الأمر الروسي على ذلك فقط بل يوجد تحالف استراتيجي بين أرمينيا وروسيا وقواعد عسكرية برية وجوية روسية هناك, منها: قاعدة – غيومرى- والتي تضم أكثر من ثلاثة آلاف جندي روسي، وكما تم إدخال القوات الأرمنية في هيكلية المنطقة العسكرية الجنوبية الروسية، وتم تشكيل قوات برية مشتركة من الطرفين, ووقع الطرفان على اتفاقية دفاع مشترك عام 1997م يقضي بمساعدة الطرفين لبعضهما في حال وجود تهديد عسكري (75). ويعود ذلك الترابط بين الدولتين إلى العديد من الأسباب، أهمها: أن أرمينيا تعتبر أهم حليف لروسيا في القوقاز ضد المصالح الغربية، كما أنها تمثل شرياناً مهماً جدا لمرور أنابيب النفط والغاز الروسي إلى أوروبا، كما أن الجالية الأرمنية واحدة من أكبر وأقوى الجاليات الأجنبية في روسيا، ولها حضور فاعل وقوي في كل

ISSN : 2410-1818

المؤسسات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية الروسية والتي رفضت أن تعود إلى بلدها عقب تفتت الاتحاد السوفيتي، واستمر ذلك التواجد والتأثير الأرمني في روسيا حتى الآن، ويكفي أن نشير هنا إلى المدى الذي وصل اليه الاندماج الأرمني داخل المؤسسات الروسية في أن وزير الخارجية الروسية الحالي سيرغي لافروف هو من أصول أرمينية واسمة الأرمني الحقيقي سيرغي كالات شاريان (76).

وخلال تلك الحرب الأولى لم تتمكن مختلف الأطراف من إيقاف تلك الحرب على الرغم من صدور القرارات الأممية من مجلس الأمن الدولي عام 1993م (822, 853, 874, 884) والتي تطالب بضرورة وقف إطلاق النار، وحل الخلاف ودياً، والاعتراف بأحقية أذربيجان بالإقليم، وإزاء استمرار تلك الحرب دفع المجتمع الدولي إلى تشكيل مجموعة مينسك -التابعة للاتحاد الأوروبي- والمكونة من الولايات المتحد، وروسيا، وفرنسا. لإيقاف الحرب بين البلدين عام 1994م، حيث لم تتمكن بداية تلك المجموعة من ايقاف الحر وب، ووقف إطلاق النار بين الدولتين حتى مايو 1994م إلى أن تقدمت روسيا في الشهر التالي باتفاق حل وافقت عليه باقي دول مجموعة مينسك تضمن ذلك الاتفاق الذي سمي -ببروتكول بيشكيك-وقف إطلاق النار، وعدم القيام بعمليات عسكرية متبادلة، وانسحاب القوات من المناطق المسيطر عليها، واعادة تشغيل البنية التحتية، وتوقيع اتفاق ملزم ينص على عودة من نزحوا من ديارهم. (77)

وقد اعترضت أذربيجان في ذلك الوقت على العبارة – المناطق المسيطر عليها – وطالبت بإجراء تغيير في الوثيقة إلى عبارة – المناطق المحتلة، وتم لها ذلك الا أن الأمر لم يتغير كثيراً، فقد قامت أرمينيا بتشكيل إدارة حكم أمر واقع في الإقليم، وبقيت الأراضي الأذرية محتلة من قبل أرمينيا، وكما لم تتوقف المواجهات العسكرية بين الطرفين أيضاً.

وفي محاولة من روسيا الجمع بين الطرفين ضمن أطر أمنية أوسع وايجاد تقارب بين الدولتين عبر التوقيع على معاهدة – جوام- التي تواجه التحديات الأمنية والعسكرية - في منطقة القوقاز - منها: مواجهة التواجد العسكري الأمريكي والأوروبي ومواجهة الإرهاب، والحفاظ على القوة الروسية في القوقاز، وقد مثلت تلك الاتفاقية اعترافاً بعدم وجود قوة تنافس الروس في القوقاز، وهو ما كان يعني: أيضاً إمكانية تحكم الروس بمسارات الصراعات بين الدولتين(78)، إلا أن تلك الخطوات أيضا لم تمنع تجدد المعارك العسكرية الكبيرة بين الطرفين. حيث تجددت المعارك العسكرية بين الطرفين بعد ذلك في عام 2006م، وعام 2016م وأخيراً عام 2020م. - والتي تمكنت خلالها روسيا من فرض وقف إطلاق النار مجددا بين الدولتين- وهي الحرب التي كانت فيه الغلبة لأذربيجان. حيث تمكن الأذريون من السيطرة على كثير من المناطق التي كانت قد سقطت بيد الأرمن في الحروب السابقة. وعادت سبع مناطق كانت تحت السيطرة الأرمينية إلى أذربيجان. أربع مناطق منها تمت

ISSN : 2410-1818

السيطرة عليها عسكريا من خلال الحرب الأخيرة, وثلاث أعيدت طوعا بموجب الاتفاق الثلاثي الذي تم التوقيع عليه بين أرمينيا, وأذربيجان, برعاية روسية والمناطق التي تم إرجاعها طوعا إلى أذربيجان تقع في القطاع الجنوبي لإقليم ناجروني كرباخ على الحدود الإيرانية, وهو ما يعني شيئين مهمين, الأول: هو تقليص مساحة الحدود الأرمينية الإيرانية إلى درجة كبيرة جدا ، وهو الحليف الأهم لأرمينيا والثاني: أن أذربيجان أصبحت أكثر قدرة على التواصل مع الأذريين المتواجدين في إيران، وهو ما تخشاه كثيرا إيران، كما أن ذلك الاتفاق نص على فتح ممرات برية آمنه بين أذربيجان وإقليم ناخيتشيفان – نخجوان – الأذري الذي يقع في عمق الأراضي الأرمينية، وهو ما يعني أيضا وجود تواصل مباشر لأذربيجان إلى منطقة وسط آسيا ، وكذا وجود تواصل بري مباشر بين أذربيجان وتركيا(79).

وقد شهدت الجولة الأخيرة من حرب الدولتين أوضح مواقف التداخل الدولي في ذلك النزاع الحدودي بدءاً من الموقف التركي الواضح والمعلن عنه من اليوم الأول لتجدد ذلك النزاع والداعم لأذربيجان ضد أرمينيا ، وجاء ذلك التدخل التركي نابعاً من المصالح الاستراتيجية والقومية التركية مع أذربيجان، حيث تعتبر الشعب الأذري مكون تركي في الأساس، على الرغم من أنه يصنف كثالث أكبر دولة شيعية بعد إيران والعراق، وعلى الرغم من أن تركيا في السابق قد احترمت أصول اللعبة في تلك المنطقة مع روسيا كمتحكم أساس فيها ، إلا أن تركيا أرادت من خلال المواجهة الأخيرة أن تغير اصول اللعبة هذه المرة، بسبب أن المعارك قد امتدت إلى واحدة من أهم المواقع الاستراتيجية لتركيا وهي منطقة – توفوز – وهي المنطقة التي تقع في شمال غرب أذربيجان بالقرب من الحدود الجورجية مع تركيا ، وهي المنطقة البرية والوحيدة التي تصل أذربيجان بتركيا عبر جورجيا, وتمر منها خطوط الطاقة والنقل بين الدولتين, على غرار خط السكة الحديدية – باكو الأذرية – تبليسي الجورجية – قارص التركية – وخط أنابيب النفط باك, تبليسي, جيهان, وخط الغاز الطبيعي, باكو, تبليسي, ارضروم, الذي يمد تركيا بنحو 6.6 مليار متر3 من الغاز الطبيعي الأذري, بالإضافة إلى خط أنابيب الغاز الطبيعي – تاناب – الذي ينقل غاز أذربيجان المستخرج من حقول بحر قزوين إلى تركيا ثم إلى أوروبا.

وبالنسبة لإيران فقد تدخلت في ذلك النزاع رغم إعلانها أنها على الحياد ، لكنها لا تخفي تعاطفها مع أرمينيا كحليف استراتيجي معها ، حيث مدت إيران أرمينيا بكل حاجتها من الطاقة أثناء ذلك النزاع وغيره في السابق؛ لأن أرمينيا هي الحليف الاستراتيجي لها جنوب القوقاز؛ لمنع اسرائيل والولايات المتحدة من إقامة قواعد تجسسيه عليها ، إضافة إلى خلاف البلدين إيران وأذربيجان حول توجه أذربيجان الراغب في الابتعاد عن إيران وسياساتها القائمة على تفريخ جماعات إيرانية داخل أذربيجان، والتقرب أكثر من الغرب وتركيا ، وكذا إصرار أذربيجان على الوقوف أمام الأطماع الإيرانية في اقتسام بحر قزوين. ولم يغب الدور الاسرائيلي في تلك الحرب والدعم الذي قدمته اسرائيل لأذربيجان عسكريا ،

ISSN : 2410-1818

وخاصة في مجال الطيرا،ن ولا تخفى اسرائيل حاجتها لأذربيجان؛ لأنها توفر لها امكانية مراقبة كل تحركات إيران في تلك المنطقة، كما دخل لاعب جديد قديم في هذه الحرب الأخيرة، وهو: فرنسا لدعم أرمينيا تحت عباءة الاتحاد الأوروبي، والذي اندفع لذلك الصراع بسبب المنافسة القوية والصراع مع تركيا في كثير من الملفات في العديد من المناطق الجغرافية، إلا أنه لم يكن له تأثير في تحويل مسارات المعركة العسكرية بين الطرفين (80).

الخاتمة:

تكشف نزاعات الحدود أحياناً عن وجود ترابط بين اثارتها أو جمودها مع نوعية الأنظمة السياسية القائمة وقتها، كما أنها تعد تسجيلاً لمرحلة معينة لعلاقات الأطراف المختلفة، على الرغم من وجود اتجاه طاغٍ بين المحللين ومراكز البحث يتحدث عن أن أكثر العوامل التي تلعب دورا سلبياً في حدوث نزاعات الحدود تعود للأسباب الاقتصادية، إلا أنه ومن خلال استعراض الباحث لأسباب النزاعات الحدودية، اتضح غير ذلك على الرغم من أهمية العامل الاقتصادي، كأحد أسباب وقوع النزاعات الحدودية, **وبالنسبة للإجابة على أسئلة المشكلة البحثية:**

فإنه بالنسبة للسؤال الأول: عن الأسباب الأكثر تأثيراً في نزاعات الحدود، فإن الأسباب السياسية وخاصة الأيديولوجية كانت هي الحاضرة في كل النزاعات الخاصة بالحالة الدراسية، وخاصة في حالة النزاع الحدودي بين الصين والهند, فعندما سيطرت الصين على إقليم التبت واتبعتها بالكثير من النشاطات، كان هدفها تأمين منطقة التبت، وربطها بالمركز الصيني العاصمة الصينية بيكين، من أجل تأمين ذلك الإقليم تماما من أي اختراق يؤثر على سكان الإقليم، أو على الأمن القومي الصيني، ومنع حدوث أي تأثير من قبل السكان في التبت على باقي الجماعات البشرية المتواجدة في الدولة الصينية, وكذا تتويج لأحد أهم الاستراتيجيات الصينية وهي العمل على توحيد كل الأجزاء أو المناطق الصينية التي سلبت منها في فترات معينة, على الرغم من احتواء إقليم التبت على الكثير من الموارد الاقتصادية، إلا أن العوامل أو الأسباب السياسية كان لها الدور الأبرز في سيطرة الصين على ذلك الإقليم, بينما الهند تقول: إن الإقليم يحوى العديد من الرموز الدينية المهمة للهند, إذ توجد فيه الكثير من المزارات الدينية التي يحج لها الهنود سنويا.

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للنزاع الآخر الأرمني-الأذري، والذي كان للعامل السياسي والتاريخي والإثني العرقي دور في تثوير وتكرار ذلك النزاع، فأرمينيا رغم معرفتها الأكيدة بعدم أحقيتها في إقليم ناجروني كرباخ الأذري، وفشلها المتكرر في الحصول على أي حقوق هناك أثناء سعيها مع الدولة السوفيتية للحصول على حقوق في ذلك الإقليم؛ فإنها تطالب بضم ذلك الإقليم مدعية بأن التنازل عن ذلك الإقليم سوف يشجع الأدريين على المطالبة بأراضٍ أخرى من أرمينيا، وكذا أن ذلك

ISSN : 2410-1818

الإقليم يقع تحت سيادتها من فترات سابقة، والإقليم يتشكل من 95% من الأرمينيين، بينما أذربيجان تطالب بعودة الإقليم لوطنه الأم أذربيجان بموجب كل الوثائق والواجبات القانونية،

وبالنسبة للسؤال الثاني: حول الأدوات التي استخدمتها دول النزاعات الحدودية الخاصة بالدراسة في إدارتها للنزاعات الحدودية، فهي تكاد تكون واحدة في الحالتين، وهي الأداة العسكرية؛ فقد حسمت الصين نزاعها الحدودي بالقوة العسكرية منذ بدايات النزاع في بداية الستينيات من القرن الماضي، على الرغم من حصول تغيير في استخدام الأداة السياسية التفاوضية في حلحلة بعض المشاكل الحدودية بين الصين والهند، وكذا عبر قيام العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة في الحدود بين الدولتين، أما النزاع الحدودي بين أرمينيا وأذربيجان فقد كانت الأداة العسكرية هي الأداة الوحيدة التي تم من خلالها إدارة النزاع الحدودي بين الطرفين، بل إنه تم استخدام تلك الأداة بكثافة وعنف شديد.

وبالنسبة للسؤال الثالث: والمتعلق بأدوار الأطراف الخارجية في تلك النزاعات؛ فإنه يمكننا القول: إن الدور الخارجي أو أدوار الأطراف الخارجية كان غائباً تماما في حالة النزاع الحدودي بين الصين والهند، والذي ربما يعود إلى عدة أسباب منها: أن الصين حسمت الموقف بشكل مبكر جداً، وكذا لوجود قناعات هندية أن إقليم التبت هو إقليم صيني لكن كان الاعتراض الهندي على المناطق الأخرى التي سيطرت عليها الصين وهي في الأساس أراضٍ هندية، وكذا خوف الطرفين من الانجرار إلى طلب المساندة من الأطراف الأخرى مما قد يجر معه حرباً كبرى، نظراً لما تتمتع به الدولتان من مساندة قوية أيامها من الأقطاب العالمية، كما أن الدولتين تمتلكان من القوة العسكرية عدة وعتاداً ما يكفيهما من الاعتماد على أنفسهما من طلب أي مساندة، مع التأكيد بأنه كان هناك مساندة معنوية إعلامية لتلك الأطراف، لجعل كل طرف يقف ندا للطرف الآخر ليس إلا.

وبالنسبة للنزاع الآخر الأرمني الأذري؛ فإنه على العكس من النزاع الأول من حيث مساندة وتدخل - بل تغلغل- الأطراف الخارجية في مساندة أحد أطراف النزاع بشكل مباشر، وغير مباشر بل إن هناك أطرافاً خارجيةً تدخلت في ذلك النزاع، ليس من أجل مساندة أحد الأطراف ضد الطرف الآخر، بل من أجل الوقوف ضد أحد الأطراف الخارجية التي وقفت مع أحد اطراف النزاع، وذلك مثل ما حدث مع التدخل الأوروبي الفرنسي تحديداً للوقوف ضد تركيا التي وقفت مع أذربيجان.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع:

1 محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، (محرران) موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت, 1994' ص 624 .

2 أحمد عبد الونيس شتا الحدود الدولية ماهيتها وتطور وظائفها' في أحمد عبد الونيس شتا (محرر) حدود مصر الدولية' القاهرة' مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة 1993 ص110 .

3 عمر الفاروق سيد رحب، الجغرافيا السياسية، الهلال للطباعة والتجارة، القاهرة, 1985, ص 73.

4 أحمد عبده الونيس، مرجع سبق ذكره ص 112.

5 فيصل عبد الرحمن علي' القانون الدولي ومنازعات الحدود' ابوظبي للطباعة والنشر' ابوظبي' 1982 ص 13.

6 علي صادق أبو هيف' القانون الدولي العام' منشاة المعارف' الإسكندرية' 1975 ص834 .

7 عز الدين فودة، مقدمة في القانون الدولي العام، مكتبة عين شمس، القاهرة, 1987, ص 198 .

8 إبراهيم أحمد شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، مكتبة الآداب، القاهرة, 1988, ص 162 .

9 يسري الجوهري' الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية' مؤسسة شباب الجامعة' الإسكندرية' 1993 ص 165

10 نفس المرجع السابق، ص 167

11 محمد فاتح عقل، مشكلات الحدود السياسية: دراسة موضوعية تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989, ص 363

12 محمد محمود إبراهيم الدين، الجغرافيا السياسية منظومة معاصرة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة, 1989 ص 12

13 أحمد عبده الونيس، مرجع سبق ذكره، ص 119

14 نفس المرجع السابق، ص 120

15 فيليب رفلة، الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، العدد, 3, 1960, ص 82

16 س. ب. فوست، جغرافية الحدود: القواعد والسياسات التي تراعي في تطبيقها، ترجمة، محمد سيد نصر, مكتبة النهضة المصرية 1977 ص 23

17 يسري الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 1993, ص 162

18 محمد فاتح، مرجع سبق ذكره، ص, 364

19 محمد عبد المجيد عامر، دراسات في الجغرافيا السياسية الدولية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية, 1986 ص 363

20 مراد الدسوقي، حدود القوة العسكرية في المواجهات العربية-الإقليمية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد, 112, 1993, ص 77

21 هاني رسلان، الحدود الجنوبية للوطن العربي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، العدد, 112, 1993, ص 85

22 عبد العزيز سرحان، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة, 1968, ص 70

23 محمد محمود. مرجع سبق ذكره، ص 22

24 ميثأق الأمم المتحدة

25 أحمد الرشيدي، منازعات الحدود في القانون الدولي، أسبابها وطرق تسويتها سلميا، في أحمد عبد الونيس شتا (محرر) حدود مصر الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 194

26 نفس المرجع، ص 195

27 السد محمد السيد عمر، منازعات الحدود في افريقيا العربية، مع التمثيل بحدود شرق افريقيا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة, القاهرة, 1981, ص 12

28 إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، كلية التجارة، جامعة اسيوط، اسيوط, 2008، ص 133-134

ISSN : 2410-1818

29 أحمد حس الرشيدي، دور الطرف الثالث في تنفيذ محاكم التحكيم الدولي: دراسة لبعض القواعد العامة مع التطبيق على حكم طابا كحالة خاصة. في أحمد جسن الرشيدي(محرر) الإدارة المصرية لازمة طابا، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة, 1990, ص 287

30 محمد الشافعي، استراتيجية التفاوض، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة, 2004, ص 169-171

31 ميثأق الامم المتحدة

32 س. راجا موهان, الهند وتوازن القوة, ترجمه, حمدي ابو كيلة' الثقافة العالمية, المحلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, العدد,149, 2008, ص 46-47

33 ماجد محمد شدود، ادارة الازمات والإدارة بالأزمة، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق 2002 ص 122

34 سامح راشد، اتفاق التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 164, 2006 ص 207

35 خولة كالب لفته محسن الحمداوي، العلاقات الهندية السوفيتية 1947 – 1964, رسالة دكتوراه, كلية الآداب, جامعة البصرة, 2006 البصرة, ص 231

36 التقرير الاستراتيجي العربي 2006, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, 2007, ص 63-80

37 محمد محمد سطيحة، حرب الحدود الهندية الصينية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، العدد, 10, 1967, ص 87

38 محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوب آسيا، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد, 177, 2009, ص 80

39 مسعد الششتاوى أحمد، القدرات العسكرية الصينية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية' القاهرة، العدد, 173, 2008, ص 131

40 روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا، ترجمة، ايهاب عبد الرحيم علي، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد, 420, 2015, ص 250

41 شوي قوانغ, جغرافية الصين, ترجمة محمد ابو جراد, دار النشر باللغات الاجنبية, بكين, 1978, ص 165

42Https\\en.wikipedia.org

43 نفس المرجع السابق

44 أنيس منصور، بلاد التبت بين الماضي والحاضر، دار الحرية، بيروت, 1959, ص 9

45 الا سترلامب, كشمير ميراث متنازع عليه 1846 – 1990 ترجمة, سهيل زكار, ب د ن, دمشق, 1992, ص

46 نفس المرجع السابق، ص 47

47 نفس المرجع السابق، ص 24

48 عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مؤسسة الوحدة، الكويت، ب س ن، ص 227

49 نفس المرجع السابق,228

50 أنيس منصور، مرجع سبق ذكره، ص 31

51 محمد سطيحة، مرجع سبق ذكره، ص 80

52 نفس المرجع السابق، ص 80

53 محمد ايوب خان، اصدقاء لا سادة، ترجمة، عمر فروخ، مكتبة لبنان، بيروت, 1968, ص 223

54 خولة طالب، مرجع سبق ذكره، ص 249

55 محمد سطيحة، مرجع سبق ذكره، ص 92

56https:\\www.marefa.org

57 خولة طالب، مرجع سبق ذكره، ص 230

ISSN : 2410-1818

58 https:\\www.marefa.org مرجع سابق

59 سوميت جانجولي, قضية كشمير من وجهة نظر هندية, ترجمة, حمدي ابو كيلة, الثقافة العالمية, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت, العدد, 149, 2008 ص 67

60 نفس المرجع السابق، ص 67

61 محمد سعيد ابو عامود، إقليم جنوب آسيا قراءه استراتيجية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد, 177, 2009, ص 99-102

62 هاني الياس خضر الحديثي. سياسة باكستان الإقليمية 1971 – 1994 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994 , ص 95

روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا، مرجع سبق ذكره، ص 256- 263

64 محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الاسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد, 167, 2007, ص 72

65 محمد السيد سليم، القضايا الاستراتيجية العشر، مرجع سبق ذكره، ص 85

66 سنية الفقيه، الصين والهند من التنافس إلى التعاون، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية' والاستراتيجية القاهرة، العدد, 167, 2007, ص 114-115

67 جمال مظلوم، التعاون الصيني الروسي في اطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد, 164, 2006, ص 60-61

68 https:\\aawsat.com\home\article\2533926

69https:\\arabi21.com\story\1303747

70 محمد فراج ابو البور، المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز منذ دخول الإسلام حتى الغزو القيصري الروسي مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، العدد, 5 1992 ص 252

71 امل السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906 – 1979) عالم المعرفة، المحلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد, 250, 1990, ص 45

72https:\\aawsat.com\home\article\2566941

73https:\\sasapost.co\questions-about- Armenia-and-Azerbaijan

ISSN : 2410-1818

74www.defense-arabic.com\2020\09\30

75https:\\aawsat.com\home\article\2579006

76https:\\mar sad. Ecstasies \35202

77https:\\arabi21.com\story\1303747

78 حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية' القاهرة، العدد 164, 2006, ص 84

79https:\\aawsat.com\home\article\2677386

80https:\\aawsat.com\home\article\2566916